مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies
أوراق سياسية

حركة النهضة
إشكاليات السلطة والحكم بعد الثورة التونسية

أحمد الجلاد

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المقدمة

تفجر حراك (الربيع العربي) في صورة حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بانتفاضة[1] الثورة التونسية التي اندلعت من جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي نجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد، والركود الاقتصاديّ، وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق الأمني، وتراجع الديمقراطية في معظم البلاد العربية.

كانت أهم نتائج ثورات (الربيع العربي) صعود الحركات الإسلامية إلى سدة السلطة، ومن ثم الدخول في مربع صناعة القرار السياسي، لكن في ظل الصراعات السياسية التي أعقبت الانتفاضات العربية أطيح ببعضها من السلطة (الإخوان المسلمون في مصر واليمن نموذجاً)، وبقي بعضها مشاركاً في السلطة أو قريباً منها، (حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي)، أو موجوداً كمعارضة قوية للنظام (الأردن).

من هنا جاءت أهمية دراسة علاقة الحركات الإسلامية- تحديداً تلك التي تطرح مشروعاً سياسياً بديلاً-بعملية التحول الديمقراطي في البلدان التي شهدت انتفاضات ما سمي بـ (الربيع العربي)، ودراسة ميكانيزمات تحركها وخطابها السياسي، وعلاقاتها مع الدولة ومؤسساتها، وارتباطاتها مع المعارضة، والتكوينات الاجتماعية المختلفة، وتحالفاتها الانتخابية، وأشكال تعبئة الجماهير لديها وحشدها.

اختارت الورقة حركة النهضة التونسية لرصد دورها في عملية التحول الديمقراطي بتونس، وتحليل مشروعها السياسي، وكذا دراسة العقبات التي واجهتها في أثناء وجودها في السلطة، مع التعريج على التحولات التي عرفتها بعد الثورة التونسية، لكونها تمثّل تجربة

[1] يفضل بعض الباحثين أن يطلق على ثورات الربيع العربي انتفاضات، لكونها- من نفس وجهة النظر- لم تتطور لثورات جذرية أعقبها تحقق نتائج سياسية واجتماعية كبيرة كما حدث في ثورات كبرى مثل الثورة الفرنسية والروسية والإيرانية.

استثنائية نجت من الفشل الذي طال بقية نماذج الحركات الإسلامية المعتدلة بعد انحسار ثورات الربيع العربي.

أولاً: النهضة من النشأة حتى الثورة

أ. ملامح تاريخ حركة النهضة

أسهمت عدة ظروف وعوامل داخلية وخارجية في نشوء الحركة الإسلامية في تونس، كان أبرزها التجربة البورقيبية التي تشبعت إلى حد كبير بالثقافة الغربية، وبنزعة تنويرية وتحديثية علمانية، رأت أن التحديث والتطوير الإداري والسياسي والمجتمعي في تونس لن يمر عبر الثقافة العربية والإسلامية التقليدية، وإنما باستلهام روح الحضارة الغربية الحديثة، ومن ثَم عمل بورقيبة على إقصاء المؤسسة الدينية التقليدية (جامع الزيتونة)، وطبَّق مجموعة من الإجراءات الإدارية والتشريعية التي وصفتها الحركة الإسلامية حينها (بالراديكالية العلمانية)، مثل نزع الدولة حق التوجيه الروحي من الزيتونة، وتطبيق قوانين غير إسلامية في مسائل الزواج والطلاق، وتبني نظام التعليم المدني، وغيرها.

إضافة إلى ذلك كانت نهاية ستينيات القرن الماضي فترة نهاية المشروع القومي العروبي، بعد فشل السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي تبنتها دول عربية عديدة، ومنها تونس، التي تبنت سياسة اقتصادية عرفت بالتعاضدية الاشتراكية، وكذلك هزيمة يونيو/حزيران 1967 التي تركت شرخاً كبيراً لم يطل نخبة هذه الفترة ومثقفيها فقط، وإنما امتد لقطاعات واسعة في الشارع العربي، كان من بينها الجيل الطلابي الذي عاش تلك الفترة وأمل كثيراً في المشروع العروبي والمشروع الناصري، الذي هزم هزيمة ساحقة بفعل الاستبداد السياسي، وغياب الشفافية والنزاهة، وعسكرة القطاعات الحكومية والإدارية.

كل هذه العوامل شكلت الأسباب الرئيسية لنشأة الحركة الإسلامية وظهورها في تونس على يد مؤسسيها الأوائل، وهم الشيخ راشد الغنوشي، والمحامي والداعية عبد الفتاح مورو، والشيخ محمد صالح النيفر.

كان ميلاد الحركة الإسلامية في تونس إيذاناً بوجود "دعوة إسلامية إحيائية لإعادة الوصل

بين الدين والحياة الحديثة التي صاغها عهد الاستقلال على أنقاض الإسلام أو بمعزل عنه، أو توظيفاً له. وجاء التحول من دعوة إحيائية عامة لا تلامس السياسة إلا من بعيد، إلى حركة سياسية، في سياق تحولات كبرى في البلاد، كانت تعبيراً عن أزمة سلطة تشخصنت في زعيم البلاد الحبيب بورقيبة"[2].

استفادت حركة الاتجاه الإسلامي من انشغال دولة بورقيبة، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بمواجهة اليسار والحركة النقابية القوية، وبدأت تؤسس لها وضعاً سياسياً واجتماعياً في الشارع والجامعات والمساجد، حيث عمدت إلى تنظيم نفسها، وعملت على تكوين قواعد منظمة لها خلال مدة استمرت عشر سنوات تقريباً، من أواخر ستينيات القرن العشرين حتى أوائل الثمانينيات، ثم دخلت بعدها في مرحلة أخرى من تأسيس جديد لحركة علت فيها نبرة السياسي على حساب الدعوي والاجتماعي، مستفيدة من خبرة عشر سنوات لتشكيل أفكار جديدة، والتخلص من بعض الأفكار القديمة، وظهور جيل جديد للحركة، أغلبهم من طلاب الجامعات، ووضع أول ملامح برنامج سياسي لحركة سياسية ذات مرجعية إسلامية.

كوّن الغنوشي مع حلول سنة 1970 حلقة خاصة به في جامع سيدي يوسف، وذلك بتشجيع من عبد الفتاح مورو وحميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي، وضمَّت تلك الحلقة قرابة الثلاثين شاباً من طلبته في صف البكالوريا بمعهد ابن شرف. وهي النواة التي اضطلعت بعد ذلك بنشر الأفكار الإسلامية بالجامعة التونسية.

خاضت المجموعة معركة تأسيس الجوامع بالمؤسسات العلمية (معهد بورقيبة للغات الحيّة) والمبيتات الجامعية (مبيت رأس الطابية)، واحتواء جانب من الطلبة الريفيين الذين عانوا من الاغتراب وضعف حسّ التراحم والتعاون داخل المجال الحضري لمدينة تونس، لذلك فقد كان التركيز منذ الانطلاق على أن مشروع الإصلاح المجتمعي الإسلامي لا يمكن أن يتم خارج العمل الجماعي، تطابقاً مع دور مؤسسات الدولة التي تعمل على نشر أنموذجها الموسوم بالعلمانية[3].

---

[2] راشد الغنوشي، الاتجاه الإسلامي «سلف النهضة» السياقات والآثار، الجزيرة نت، 12 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ زيارة الرابط 22 يناير/كانون الثاني 2017): https://goo.gl/ezeB0P

[3] عبد الفتاح مورو، مقابلة تلفزيونية ج3، يوتيوب، (12 أبريل/نيسان 2015)، تاريخ زيارة الرابط: 6 مارس/آذار 2017: https://goo.gl/vUfump

عقد أول لقاء للجماعة الإسلامية في تونس (حركة الاتجاه الإسلامي ثم النهضة لاحقاً) في أبريل/نيسان من العام 1972، سمي هذا الاجتماع باجتماع الأربعين، اختير فيه الغنوشي رئيساً، وعبد الفتاح مورو أميناً عاماً للحركة. وفي العام 1979 عقدت الجماعة الإسلامية بشكل سرّي مؤتمرها التأسيسي الذي تمت فيه المصادقة على قانونها الأساسي. وجاء في البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (وهي التسمية التي أطلقتها الجماعة على نفسها آنذاك) أن الحركة تعمل على تحقيق جملة من المهام الأساسية وهي: دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية، ورفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية، واعتماد التصوّر الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللادينية والانتهازية، وبلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي[4].

لم تكن الحركة الإسلامية المعاصرة- وفقاً لكلام راشد الغنوشي في تجربته عن الحركة الإسلامية- من ثمار جامعة الزيتونة، بل نشأت بعيداً عنها في خط موازٍ له أهداف مختلفة تتمثل في الوصل بين التحديث والمنهج الإسلامي دون التخلي عن الهوية والثقافة الإسلامية والعربية. بالنسبة إلى الحركة الإسلامية التونسية فإن الزيتونة لم تكن تعرف الإسلام بشكله الشمولي، أي مفهوم الدولة الإسلامية ومؤسساتها، ولا نظرة الإسلامي للغرب، وفلسفته تجاه التعددية والمرأة والآداب والسياسة والعلاقات الدولية وغيرها[5].

نشأت النواة الأولى لحركة النهضة الإسلامية بصفتها حركة دينية ذات خصائص دعوية وتبشيرية، متأثرة في بدايتها بجماعة التبليغ والدعوة ذات الأصول الهندية التي أسسها الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي سنة 1926، ونشطت في تلك الفترة في (جمعية المحافظة على القرآن الكريم)، وهي جمعية دينية تحظى بالاعتراف القانوني من قبل السلطات التونسية آنذاك. ولكن سرعان ما تأثرت الحركة الوليدة بأطروحات الإخوان المسلمين في مصر من خلال استلهام أدبيات حسن البنا وسيد قطب وشقيقه محمد قطب وفتحي يكن وعبد القادر عودة، وأدبيات

[4] ناجي الزعيري، الحركات الإسلامية في تونس: بأي خطاب عادت... وماذا تريد؟، جريدة الشروق التونسية، 12 سبتمبر/أيلول 2011.

[5] راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، ط 2، 2015، ص 42-41.

الداعية الباكستاني أبو الأعلى المودودي.

ورغم الخطاب الجديد الذي يزعم امتداد حركة النهضة في المسار الإصلاحي التونسي الحديث والتواصل الفكري مع رموزه الكبار، على غرار خير الدين التونسي والشيخ الثعالبي والطاهر بن عاشور، فإن النشأة تشير إلى أن الحركة تأثرت بروافد فكرية خارجية ولم تكن امتداداً للحركة الدينية المحلية التي احتضنها بشكل خاص جامع الزيتونة.

وقد كان الجدل حول الفكر الإخواني أحد محاور الانقسام داخل الجماعة الإسلامية، لتنشق عنها مجموعة من المؤسسين بداية من سنة 1977 عُرِفت بـ(الإسلاميون التقدميون)، وقد خاض هذا التيار قبل انفصاله عن الجماعة نقاشات دار معظمها حول (الهوية العامة للجماعة)، ودافع رواده عن "بناء تجربة ذاتية، وما تعنيه من نقد التجارب الإخوانية، والتأكيد على عدم إلزاميتها، بل والتدليل على فشلها التاريخي"[6].

مع أواخر السبعينيات اندلعت عدة اضطرابات احتجاجية وسياسية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس، واستمر هذا الاضطراب أكثر من عامين، لكن مع بداية الثمانينيات واستيعاباً للاحتقان الموجود في الشارع، عيَّن الحبيب بورقيبة محمد مزالي وزيراً أول (رئيس الحكومة)، وكان معروفاً بسيرته الذاتية الحسنة.

وكمَخرج من حالة الانسداد طرح محمد مزالي مشروعاً للإصلاح السياسي تنفيساً للاحتقان، يسمح بتعددية سياسية محدودة، عبّر عنها رئيس الدولة في مؤتمر حزبه في التاسع من أبريل/نيسان 1981، حيث أعلن أنه "لا يمانع من تأسيس جمعيات سياسية".

أفرز هذا الأمر مناخاً سياسياً جديداً سمح بتطوير تنسيق جيد بين جماعات المعارضة بتوجهاتها المختلفة؛ من ليبراليين واشتراكيين وشيوعيين وإسلاميين، وعرضت كل تلك المجموعات رأيها في مسألة الإصلاح السياسي رداً على مبادرة بورقيبة، وكانت كل مجموعة تنشر توجهاتها فيما يخص الإصلاحات السياسية والاجتماعية في جريدة (الرأي)، التي كان

[6] سمير حمدي، تحولات خطاب حركة النهضة التونسية، جريدة الصباح الجديد، (23 مايو/أيار 2016)، تاريخ زيارة الرابط 9 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/FZevxp

يديرها التونسي حسيب بن عمار، وكانت الحركة الإسلامية تنشر مقالاتها وبياناتها دون توقيع أحياناً، أو بتوقيع أهم زعمائها؛ راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، أحياناً أخرى، تحت عنوان فرعي هو: (الاتجاه الإسلامي)؛ وقد أطلق عليها مدير الجريدة هذا الاسم، فارتضته الحركة الإسلامية لنفسها. وأعلنت الحركة تقديمها لرخصة العمل السياسي بشكل رسمي تحت نفس الاسم، معتمدة على الانفتاح الذي أعلنه بورقيبة[7].

ولكن كعادة الأنظمة العربية خطابها كثيراً ما يكون معاكساً للواقع، فبعدما أقدمت الحركة على الحصول على ترخيص بالعمل؛ تجاهل نظام بورقيبة تلك الدعوة، بل تبع ذلك إلقاءُ القبض على رموزها: راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو بتهمة العمل في إطار حركة غير مرخصة، وحكم عليهما بالسجن عشر سنوات، ونتيجة للوساطة آنذاك أفرج عن مورو في 1983 وعن الغنوشي بعده بسنة. من هنا بدأت مرحلة الصدام بين الطرفين، حيث إنه بعد خروج الغنوشي ومورو من السجن شهدت الحركة توسعاً كبيراً، رأى النظام أنه مهدِّدٌ له، ومن ثم اعتُقل الغنوشي مرة أخرى في 1987 وحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة بتهمة التورط في تفجيرات وقعت آنذاك بجهة الساحل.

هذه العلاقة المضطربة مع بورقيبة الذي انقلب عليها بعد الترحيب المبدئي في مرحلة الإنشاء، جعلها ترحب، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من السنة نفسها، بحركة بن علي ضد بورقيبة، كوسيلة للثأر من الأخير، وانضمت كذلك إلى وثيقة الميثاق الوطني التي أعلنها بن علي[8]، الذي أفرج بدوره عن القيادات المعتقلة في عهد بورقيبة[9].

وفي العام 1989، وتحديداً في شهر فبراير/شباط، أعلنت اسم (حركة النهضة)، ناسفة اسم حركة الاتجاه الإسلامي (ليتلاءم مع قانون الأحزاب) الذي منع إقامة حزب سياسي على أساس ديني.

---

7 راشد الغنوشي، «الاتجاه الإسلامي» سلف النهضة.. السياقات والآثار، مصدر سابق.

8 محمد مختار قنديل، النهضة: فصل أم تمييز بين الدعوي والسياسي؟، إضاءات، (11 مايو/أيار 2016)، تاريخ زيارة الرابط 30 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/oWTbP5

9 حركة النهضة.. صدام مع بن علي حتى رحيله، جريدة الشرق الأوسط الدولية، (31 يناير/كانون الثاني 2011)، تاريخ زيارة الرابط 3 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/4XcfBt

لكن زين العابدين بن علي انقلب عليها، حينما حصلت على عدد كبير من المقاعد في الانتخابات البرلمانية الأولى التي أجريت في عهده، كما رفض الترخيص لها بإقامة حزب سياسي في نهاية 1989، واعتقلت حكومته عدداً كبيراً من أعضائها وألقت بهم في السجون والمعتقلات.

كان نجاح النهضة في الانتخابات بالجولة الأولى أشبه بإعلان رسمي بنهاية عقد الوفاق الذي كان بينها وبين نظام بن علي من جهة، وبينها وبين العديد من القوى السياسية من جهة أخرى، فالنهضة رأت في الانتخابات فرصة لإبراز قوتها، والتعريف بمبادئها من خلال الحملات الانتخابية، كما وضعت كل ثقلها في الانتخابات، وتراجعت عن فكرة الترشح على مقاعد قليلة، لتترشح على أغلب المقاعد تقريباً، كما صدّرت خطاباً دعائياً استفز السلطة بشكل كبير، وهو ما أدى لأخذ الأخيرة موقفاً مضاداً من الحركة فور إعلان فوزها بمقاعد عديدة في الجولة الأولى[10].

صدر بيان عن الحركة تشجب فيه تزوير الانتخابات، فاستدعي الغنوشي لوزارة الداخلية، ووجهت له التهديدات، وعطّل نظام بن علي (جريدة الفجر) الناطقة باسم النهضة في نهاية 1990، كما ألغت الحكومة رخصة الاتحاد التونسي للطلبة في بداية العام 1991 [11]، وسبق ذلك في 28 مايو/أيار من سنة 1989 مغادرة راشد الغنوشي، زعيم الحركة، البلاد باتجاه الجزائر، وخلَفه الصادق شورو في رئاسة مكتبها السياسي[12].

وبعد ذلك زاد الخلاف بين النهضة وبن علي، ثم أعلن زين العابدين، في عام 1991، إبطال محاولة لقلب نظام الحكم في البلاد، وهو ما ترتب عليه اعتقال قيادات الحركة والحكم بالسجن مدى الحياة على العديد من أفرادها، ومنذ ذلك الحين اقتصر نشاطها على التفاعل بين أوساط التونسيين بالخارج دون أي حضور فعلي بالبلاد[13].

لاحقاً استفادت النهضة من كونها في المهجر لأسباب مختلفة، أولاً؛ كان المهجر فرصة

10 المنجي السعيداني (قيادي في حركة النهضة)، الحكومة الجديدة لا تزال تتعامل بعقلية العهد البائد، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11751، 30 يناير/كانون الثاني 2011.

11 مقابلة مع عبد الفتاح مورو، برنامج شاهد على العصر، (28 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 7 أغسطس/آب 2017: https://goo.gl/GYHHnV

12 المنجي السعيداني، الشرق الأوسط، مصدر سابق.

13 راشد الغنوشي، حركة الاتجاه الإسلامي..سلف النهضة، مصدر سابق.

للحركة كي تعيد حساباتها فيما يخص علاقتها بالنظام والدولة التونسية، وكذلك تعيد النظر فيما يتعلق بتكتيكاتها التي اتخذتها في أثناء حكم بورقيبة، والأيام الأولى لزين العابدين بن علي، تحديداً قرارها فيما يتعلق بخوضها الانتخابات البرلمانية أواخر الثمانينيات، وخطابها السياسي والإعلامي حينها.

ثانياً؛ كانت مرحلة المهجر مناسبة للغاية كي يعالج منظرو الحركة، خاصة راشد الغنوشي، أطروحات جوهرية في الفكر الإسلامي، تحديداً فيما يتعلق بقضايا مثل: الحكم، والديمقراطية، وعلاقة الديني بالسياسي، وفكرة الخلافة الإسلامية، والتعددية، والحريات، وغيرها، وهو ما أثرى فكر حركة النهضة مقارنة ببقية المجموعات الإسلامية في المشرق العربي، كجماعة الإخوان المسلمين، التي سبقتها النهضة بمراحل في معالجتها لقضايا فكرية وسياسية عديدة.

ثالثاً، كانت مرحلة المهجر فرصة أيضاً لأبناء حركة النهضة كي يحتكوا بحركات سياسية أوروبية، ونظم وتجارب ديمقراطية أسهمت في فتح أعين قياداتها وأبنائها على أفكار جديدة نقّحت من أفكارهم القديمة، وعمّقت كثيراً نظرهم في التعامل مع قضايا ذات أولوية على قضايا أخرى، وهكذا.

ب. المؤسسون والشخصيات القيادية[14]

1. محمد الصالح النيفر (1902- 1993)

ولد بالضاحية الشمالية للعاصمة، ودرس بالمعاهد الزيتونية، وارتقى إلى جميع مستوياتها إلى أن تحصل على شهادة التطويع. درّس في جامع الزيتونة ثم أدار الفرع الزيتوني للبنات، وأسهم في بعث جمعية الشبان المسلمين أواخر العشرينيات بزعامة محمد الطاهر بن عاشور، ثم أحدث جمعية (النشء الرياضي) سنة 1931 التي تحولت إلى (الملعب التونسي)، وتولى رئاسة جمعية الشبان المسلمين سنة 1940، واهتم كذلك بالأطفال اللقطاء المهملين؛ بإحداث دار الرضيع حتى لا يجري تنصيرهم، وقد تحولت الجمعية بفضل رئاسته إلى منظمة راسخة

[14] مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكها السياسي 2011-2014، ج2، مركز المزماة للدراسات والأبحاث، تاريخ زيارة الرابط 18 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/GiFNXB

في واقع البلاد.

عاش محمد الصالح النيفر ثلاث مراحل، أولها مرحلة الصراع مع الزعيم الحبيب بورقيبة، والتي انتهت- بسبب تضييق الخناق عليه- بهجرته إلى الجزائر، وقد تزامنت مع استقلالها، ومارس خلالها النيفر التدريس في جامعة قسنطينة، وقدّم الدروس المسجدية والإذاعية وفي جمعية الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي، وهو ما أحرج الرئيس هواري بومدين، فاختار محمد صالح النيفر العودة إلى تونس، وهي المرحلة الثالثة من حياته التي توَّجها بتأسيس حركة الاتجاه الإسلامي سنة 1981، ثم وبسبب ثقل المرض انسحب من النشاط العام دون أن ينقطع عن متابعته حتى وافته المنية سنة 1993.

2. صالح بن عبد الله

ولد سنة 1952 بقلعة سنان في ولاية الكاف. تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بالكاف ثم التحق بالجامعة (علوم اقتصادية) وتحصّل على الإجازة سنة 1973، ثمّ التحق بالمدرسة القومية للإدارة (مرحلة ثالثة) حيث تخرج قاضياً بدائرة المحاسبات سنة 1977 - 1978، وسافر إلى أمريكا وإلى فرنسا حيث بقي فيها سنة كاملة للحصول على إقامة، ثم عاد ليشتغل بدائرة المحاسبات.

يعد من أوائل الذين أسسوا العمل الإسلامي الحركي (1969 - 1970)، وشارك في كل المؤسسات والأنشطة منذ انطلاق الحركة، وحضر أغلب مؤتمراتها، وحكم عليه سنة 1981 بعشر سنوات سجناً قضى منها ثلاثاً. وفي 1987 حكم عليه بخمس عشرة سنة، ومنذ سنة 1989 حكم عليه مرات متتالية من أجل التدريس في المساجد.

عرف داخل الحركة بعدم مساومته على المبادئ. وعارض تغيير اسم الحركة من الاتجاه الإسلامي إلى النهضة بشدة، كما عارض دخولها الانتخابات التشريعية؛ على اعتبار أن الوقت غير مناسب، وأن على الحركة ألا تتعجل وتحرق المراحل. وكان يرفض التوجه المبالغ فيه نحو السلطة، ويرى العمل من خلال الشعب.

3. عبد الفتاح مورو

ولد عبد الفتاح مورو في حيّ باب سويقة في العاصمة التونسية عام 1948، ودرس في المدرسة الصادقية بتونس، ثم ذهب إلى كليتي الحقوق والشريعة في آن واحد، وتخرج فيهما في عام 1970 [15]، أي إنه تحصل على شهادة في القانون وأخرى في العلوم الإسلامية، وعمل مدة في جهاز الدولة قاضياً حتى عام 1977، قبل أن يستقيل لاحقاً من مؤسسة القضاء ليتفرغ للمحاماة.

بدأ نشاطاته الإسلامية عام 1960 في المدارس الثانوية والمساجد، وفي عام 1968 التقى راشد الغنوشي في تونس العاصمة في مسجد، وبدأ يتفق معه على تأسيس حركة إسلامية في البلاد. وفي عام 1973، وبعد محاولة تنظيم اجتماع لمئة شخص في سوسة، اعتقلت الشرطة عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي. وبعد هذا الحادث تقرر إنشاء منظمة سرية (منظمة الجماعة الإسلامية)، تنقسم إلى هياكل إقليمية ووطنية، وصارت تنشط بشكل رئيسي في المساجد والجامعات.

يعد مورو من أبرز مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي مع راشد الغنوشي، وعام 1981 اعتقل مع أول حملة اعتقالات تطال الحركة في زمن بورقيبة، ثم تعرض سنة 1992 لحملة تشويهٍ شخصيةٍ من قبل نظام زين العابدين بن علي.

جمّد عضويته في حزب النهضة بعد عملية باب سويقة، التي نسبها هو شخصياً للحركة في حين نفتها هذه الأخيرة. وبعد عودة راشد الغنوشي من المنفى، قال مورو إنه سوف يشارك مرة أخرى في النشاط السياسي، فشارك في انتخابات المجلس التأسيسي في قائمة مستقلة، وذلك مع مجموعة من المستقلين تحت اسم التحالف الديمقراطي المستقل، لكنه لم يفز، وبعد الانتخابات رُشِّح لمنصب مستشار في حكومة حمادي الجبالي، لكن لم يعيَّن. وعاد إلى حركة النهضة بعد مؤتمرها في سنة 2012 وانتخِب في مجلس شورى الحركة نائباً لرئيسها راشد الغنوشي.

---

[15] مقابلة مع عبد الفتاح مورو، برنامج شاهد على العصر (ج1)، قناة الجزيرة، (تاريخ الوصول للرابط 29 مارس / آذار 2015) تاريخ زيارة الرابط 1 أكتوبر 2018: https://goo.gl/G1dBcX.

4. راشد الغنوشي

ولد في 22 يونيو/حزيران 1941 بالحامة في ولاية قابس، وهو سياسي ومفكر إسلامي تونسي، مؤسس الحركة الإسلامية وزعيم حركة النهضة التونسية ومساعد الأمين العام لشؤون القضايا والأقليات في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

درس في تونس ومصر وسوريا، وتحصّل على الإجازة في الفلسفة، وفي عام 1968 انتقل إلى فرنسا بهدف استكمال الدراسة في جامعة السوربون. بدأ أولاً بتعلم اللغة الفرنسية مجاناً في إطار التعاون مع منظمة أليانس فرانسيز، وهنا بدأ نشاطه بين الطلاب العرب والمسلمين، وانضم إلى جماعة التبليغ، واهتم بمجال الوعظ في الأحياء التي فيها مهاجرون شمال أفريقيين.

حوكم عدة مرات عام 1981 وعام 1987، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، وحوكم غيابياً عام 1991 مرة أخرى وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وحوكم غيابياً أيضاً عام 1998 بنفس الحكم السابق.

غادر راشد الغنوشي إلى الجزائر العاصمة في 11 أبريل/نيسان 1989 بعد صراعات مع السلطة، ثم ذهب بعد ذلك للسودان، حيث تحصّل على جواز سفر سوداني دبلوماسي واستقر في مدينة أكتون في ضواحي العاصمة لندن، ومنح حق اللجوء السياسي في أغسطس/آب 1993.

في أثناء فترة نفيه من تونس، منعت عدة دول الغنوشي من الدخول إليها؛ مثل الولايات المتحدة ومصر ولبنان. وفي مارس 1995 طرد من إسبانيا في أثناء مشاركته في ندوة دولية عقدت في قرطبة حول الإسلام وعلاقته بالحداثة.

بقي في المنفى قرابة 21 سنة وعاد إلى تونس في 30 يناير/كانون الثاني 2011 بعد الثورة التونسية، وفاز مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بجائزة شاثام هاوس الملكية البريطانية لحرية الفكر والتعبير، في 2012.

فكرياً ألف كتباً عديدة منها: طريقنا إلى الحضارة، نحن والغرب، حق الاختلاف وواجب وحدة الصف، القضية الفلسطينية في مفترق الطرق، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، حقوق

المواطنة في الدولة الإسلامية، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، القدر عند ابن تيمية، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس. وقد ترجم بعض من كتبه إلى لغات أجنبية كالإنجليزية، والفرنسية، والتركية، والإسبانية، والفارسية.

5. محمد العكروت

قيادي عصامي، كان أحد الأعضاء الخمسة في أول خلية أدت قسم الالتزام في الحركة في بداية السبعينيات. تلقى تعليمه الثانوي بقابس، واضطر بسبب وضعه المادي إلى الانقطاع عن الدراسة لينخرط في التجارة وراقاً في مدينة قابس، حيث كان أحد أبرز مؤسسي العمل الإسلامي بها. ومنها انتدب ضمن قيادة الجيل الثاني بإشراف الجبالي لعضوية المكتب التنفيذي مسؤولاً عن الإدارة والمالية، وشارك في كل مؤتمرات الحركة، ومنها مؤتمر 1984، وفي التشكيل القيادي الذي انبثق عنه.

انتدب مسؤولاً عن العمل الاجتماعي، أي القطاع النسائي، في المكتب التنفيذي، وشهد هذا القطاع حينها (1984 – 1987) أعظم تطور وازدهار في تاريخ الحركة، حيث برزت على الساحة قيادات نسائية فاعلة بوصفهن عضوات في المكتب المذكور، مثل السيدة النجار وابنتاها، والسيدة عفيفة مخلوف، وغيرهن. وفي المرحلة التي تلت محنة 1987 واصل محمد العكروت مهامه القيادية عضواً في مجلس الشورى ومدرساً في المساجد، واعتقِل سنة 1990.

6. الصادق شورو

من مواليد 1952، حاصل على دكتوراه في الكيمياء من كلية العلوم بتونس، ومدرس بكلية الطب في مادة الكيمياء حتى اعتقاله سنة 1991، وعضو بلجنة البحث العلمي في تخصصه بالمركز الجامعي للبحث العلمي بمنطقة برج السدرية في الضاحية الجنوبية للعاصمة تونس، وعضو بنقابة التعليم للاتحاد العام التونسي للشغل. وعرف بتأييده للنضال الطلابي، وحضر المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للطلبة.

انضمّ شورو لعضوية مجلس الشورى المركزي للحركة منذ بداية الثمانينيات، وانتخب في مؤتمر 1988 رئيساً للحركة، وواصل أداء مهامه حتى اعتقل في 17 فبراير/شباط 1991، وحوكم أمام المحكمة العسكرية سنة 1992 على رأس 265 من الشخصيات القيادية للنهضة. وقد طلب الادعاء العام إعدامه، ولكن تحت ضغوط المنظمات الحقوقية والإنسانية اكتفى النظام بإصدار حكم في حقه بالسجن مدى الحياة. ونقل بعد ذلك لأكثر من سجن.

أفرج عنه يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 ضمن آخر مجموعة من قيادات النهضة، وذلك بعد ثمانية عشر عاماً قضاها في سجن (المرناقية)، منها 13 عاماً كاملة في سجن انفرادي. ثم اعتقِل مرة أخرى بعد شهر من إطلاق سراحه، على خلفية مداخلة أجراها لقناة الحوار، التي استند إليها النظام السابق ليسند له تهمة إعادة تنظيم حركة النهضة. وقد أصدرت المحكمة حكماً يقضي بحبسه سنتين. ولم يطلق سراحه إلا في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010.

7. صالح كركر

حاصل على شهادة السلك الثالث في العلوم الاقتصادية ودرجة الدكتوراه في علم الإحصاء. وهو أحد المؤسسين للحركة، ورجل المؤسسة الأول فيها. في سنة 1981 صدر بحقه حكم بالسجن 11 سنة مع 15 من القياديين في الحركة. كان أول مسؤول عن المؤسسة التنظيمية بها، وبقي على رأسها طيلة العشرية الأولى التي أعقبت تاريخ التأسيس، وتحمّل مدة طويلة نيابة رئاسة الحركة ورئاسة مجلس الشورى. وقد تولى مسؤولية قيادة الحركة في صيف 1987 إلى أكتوبر/تشرين الأول 1988. وحكم عليه بالإعدام سنة 1987 فغادر البلاد سرّاً في سنة 1988، ليستقر في لندن ثم في باريس، حيث تحصل على اللّجوء السياسي.

وفي 1993 أصدر وزير الداخلية الفرنسي شارل باسفوا، نزولاً عند رغبة السلطات التونسية، قراراً بترحيله، ثم عُدِل عنه بقرار آخر يقضي بفرض الإقامة الجبرية عليه.

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2002 اتخذت حركة النهضة قراراً بفصله من صفوفها، وعُدَّ هذا القرار من أخطر القرارات الصادرة عن الجهاز التنظيمي. وقد أصيب بجلطة دماغية

خلفت له أضراراً كبيرة ذهنية وبدنية في 15 يناير/كانون الثاني 2005. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011 قررت السلطات الفرنسية رفع الإقامة الجبرية عنه بعد 18 سنة.

تولى مسؤوليات قيادية في حركة الاتجاه الإسلامي كعضوية مجلس الشورى ونيابة رئاسة الحركة (الاتجاه الإسلامي) ورئاسة مجلس الشورى (الاتجاه الإسلامي).

8. حمادي الجبالي

من مواليد مدينة سوسة الساحلية، مهندس أول في الطاقة الشمسية. التحق بمؤسسات الحركة، وخاصة المؤتمر ومجلس الشورى منذ بداية الثمانينيات. عُرف في الحياة السياسية التونسية بعد اعتقال القيادة التاريخية لحركة الاتجاه الإسلامي ومحاكمتها سنة 1981، وانتخبه مجلس الشورى في 1982 رئيساً للحركة. وقد ساهم الجبالي مع علي العريض في إدارة الحركة في مرحلة دقيقة جداً تلت أول اعتقالات واسعة في صفوفها.

ابتداء من سنة 1984 وبعد إطلاق سراح القيادة التاريخية وعودتها إلى رأس الحركة تولى عضوية المكتب التنفيذي والمكتب السياسي ومجلس الشورى. وفي سنة 1987 التي عزم فيها بورقيبة على استئصال الحركة، كان له دور بارز في إدارة المواجهة. وبالرغم من حرص السلطات على اعتقاله فقد نجح الجبالي في الحفاظ على حرية حركته ومواصلة إدارة المواجهة في وضع حرج. تولى رئاسة تحرير جريدة الفجر منذ صدورها حتى اعتقل، وأوقفت الجريدة عن الصدور بعد قرابة سنة من صدورها. حوكم أمام المحكمة العسكرية سنة 1992 وصدر ضده حكم بالسجن 15 سنة.

عرف الجبالي بتوازن تحليلاته للأوضاع القطرية والدولية، وبجرأته في إبداء آرائه.

9. الحبيب اللوز

ولد عام 1953 بمدينة صفاقس، حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم التحق بالجامعة (علوم اقتصادية)، وتخرج سنة 1973 وعمل مقاولاً في بداية السبعينيات، ثمّ تفرغ للدعوة والتدريس حيث كان كثير التنقل بين مساجد ولاية صفاقس. التحق بتنظيم الحركة منذ السنوات

الأولى؛ فهو من الرعيل الأول ومؤسس العمل بها. وقد شغل عاملاً للمنطقة بعد مؤتمر 1979، ثم التحق بالعمل المركزي ليشرف على الدعوة، ثم عضواً في مجلس الشورى منذ سنة 1979 حتى 1991. وهو عضو مؤسس لحركة الاتجاه الإسلامي وللنهضة، وقد تولى رئاسة مجلس الشورى ما بين سنتي 1988 و1991 على فترات متقطعة، ثم رئاسة الحركة في شهر يونيو/حزيران 1991 حتى تاريخ إيقافه في سبتمبر/أيلول من سنة 1991.

عرف بمواقفه المبدئية وعارض تغيير اسم الحركة، وكان يرى ضرورة أن تشارك الحركة في النشاط السياسي بصفتها الإسلامية، وليس الاقتصار فقط على العمل الدعوي والاجتماعي، وأن يتجسد ذلك في خطابها، فهو يرى أن المعركة الحقيقية هي معركة الهوية قبل أن تكون معركة سياسية، وكان يدعو إلى تكوين قيادات دعوية شعبية. وقد عرف بفصاحته وخطابته. واختار البقاء في تونس على الهجرة رغم اشتداد الحملة الاستئصالية. كان عضواً بالمكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي بالنيابة إثر اعتقال علي العريض. عرف بالتزامه بالعمل الجماعي وبحرصه على الشورى ووقوفه عند قرار المؤسسات.

حكم عليه غيابياً بعشر سنوات سجناً في محنة 1981 وقد خرج في تلك الفترة إلى الجزائر مع عائلته وعاد سنة 1984 إثر وفاة والدته. وبعد مواجهة الحركة الثانية مع نظام بورقيبة سنة 1987، رجع لصفاقس في العام 1988، حيث بقي فيها متخفياً.

10. علي العريض

من مواليد مدينة مدنين في الجنوب التونسي. تخرّج مهندساً أولاً من مدرسة البحرية التجارية بالساحل التونسي. واكب مؤسسات الحركة، وخاصة المؤتمر ومجلس الشورى منذ أوائل الثمانينيات. وأشرف بين 1982 و1986 على لجنة مشروع الأولويات الذي أفرز ورقات أساسية في بلورة مشروع الحركة، أجابت عن أولوياتها وتصورها لمنهج التغيير، وبلورت طبيعتها بصفتها حركة سياسية مدنية سلمية.

رأس علي العريض مجلس الشورى من 1982 إلى مؤتمر ديسمبر/كانون الأول 1986، وتولى بصحبة حمادي الجبالي إدارة قيادتها الداخلية وتوثيق العلاقة مع الوسط السياسي

في أجواء من الملاحقة الأمنية الشديدة بين محاكمة القيادة في 1981 والانفراج السياسي في 1984، الذي أعقبه مؤتمر أعاد انتخاب القيادة التاريخية على رأس الحركة.

شغل علي العريض عضوية المكتب التنفيذي، وكان رئيساً للمكتب السياسي منذ مؤتمر سنة 1988 حتى تاريخ اعتقاله في 23 ديسمبر/كانون الأول 1990. وكان كذلك الناطق الرسمي بالنيابة للحركة. حكم عليه سنة 1987 بعشر سنوات سجناً غيابياً، ثم حكم عليه في نفس السنة بالإعدام الذي أسقط عنه بعفو رئاسي سنة 1988. ومثل سنة 1992 أمام المحكمة العسكرية التي أصدرت عليه حكماً بالسجن 15 سنة.

وزيادة على ألوان التعذيب البدني الفظيع الذي تعرض له العريض في أروقة وزارة الداخلية في أثناء الإيقاف التحفظي الذي استمر أشهراً، خضع في السجن بعد الحكم عليه لضغوط مادية ومعنوية شديدة، كان من بينها ما نشرته صحيفة الفضائح المخابراتية (الإعلان)، من ادعاء امتلاك شريط فيديو يتّهمه بالوقوع في (جريمة جنسية)، وكان كل ذلك لحمله على الاستقالة وطلب العفو، لكنه صبر واحتمل.

خلال ما يعرف بفترة الانفراج النسبي وانخفاض حدّة الضغط على رموز الحركة الإسلامية بعد العفو العام على أغلب قياديها، من عام 1988 إلى بداية عام 1991، استمرّ العريض في تقلّد مناصب حسّاسة داخل الحركة، سواء بصفته ناطقاً رسمياً باسمها عام 1990، أو رئيساً لهيئتها التأسيسية. ليعاد اعتقاله أواخر عام 1990، ويحكم عليه حينها بالسّجن 15 عاماً، قضى منها 10 سنوات كاملة في زنزانة انفرادية، وأفرج عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2004.

في عام 2005 قرّر أغلب رموز المعارضة وعدد من الحقوقيّين والشّخصيّات المستقلّة توحيد صفوفهم لمواجهة نظام بن علي في إطار ما يعرف بـ(هيئة 18 أكتوبر)، وكان علي العريّض من أبرز المؤسّسين لهذه الهيئة بصفته ممثلاً عن حركة النهضة، رفقة كل من سمير ديلو ونور الدين البحيري، إلى غاية تفككها بشكل آلي عقب الثورة التونسية، بسبب التّغييرات التي شهدتها الساحة السياسية عموماً.

عقب قيام الثورة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 وفرار بن علي في 14 يناير/كانون

الثاني 2011، دخلت تونس منعرجاً جديداً من تاريخها المعاصر، وصولاً إلى انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011. حيث فتح فوز حركة النهضة فيها بأغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي باب تقلّد المناصب العليا في الدولة أمام علي العريّض بداية بحقيبة وزارة الداخلية في حكومة رئيس الوزراء المستقيل حمادي الجبالي، وصولاً إلى ترشيحه لمنصب رئاسة الوزراء.

ثانياً: النظام الإداري والهيكلي لحركة النهضة

يعتمد حزب حركة النهضة التداول على المسؤولية والديمقراطية في اتخاذ القرارات والتكليف بالمسؤوليات ووضع الرؤى والبرامج. وتصنف هياكل الحزب كما يلي: (الهياكل المركزية – الهياكل الجهوية – الهياكل المحلية)[16].

أ. الهياكل المركزية

وتضم: المؤتمر العام – مجلس الشورى – رئيس الحزب – المكتب التنفيذي – هيئة النظام – هيئة الرقابة والتدقيق المالي.

1. المؤتمر العام

المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الحزب، ويتكون من نواب عن المنخرطين حسب نسب وتمثيلية يحددها مجلس الشورى، يضاف إليهم رئيس الحزب ورئيس مجلس الشورى وأعضاء المكتب التنفيذي المنتخبين. ويُعقد بصفة عادية مرة كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين، وفي حالة عدم توافر النصاب يعقد صحيحاً بعد 24 ساعة بمن حضر. ويختار مجلس الشورى لجنتين تحت إشرافه، تتولى الأولى الإعداد المضموني للمؤتمر، في حين تتولى الثانية- بالتنسيق مع المكتب التنفيذي- الإعداد المادي للمؤتمر.

- المؤتمر الاستثنائي

ينعقد المؤتمر العام الاستثنائي بناء على طلب من رئيس الحزب أو من ثلثي أعضاء مجلس

[16] موقع حركة النهضة التونسية، النظام الأساسي لحركة النهضة، تاريخ زيارة الرابط 1 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/GZJfGD

الشورى أو ثلث المنخرطين، ولا يمكن أن يُعقَد إلا بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين، وإذا لم يتوافر النصاب يعقد صحيحاً بعد 24 ساعة مهما كان عدد الحضور. ويتولى مجلس الشورى الإعداد للمؤتمر العام، كما يتولى اقتراح جدول أعماله إن كان عادياً، في حين تتولى الجهة الداعية للمؤتمر الاستثنائي اقتراح جدول أعماله.

2. تركيبة مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من 150 عضواً؛ ثلثان ينتخبهم المؤتمرون بالاقتراع السري المباشر على أن يتولى الثلثان، في أول دورة لمجلس الشورى، اختيار الثلث الآخر على أساس تمثيل الكفاءات والجهات والمهجر والشباب والمرأة والكتلة النيابية والفريق الحكومي للحزب. ويُسَدُّ النقص الحاصل في مجلس الشورى، وإذا تعلق الشغور بعضو منتخب من المؤتمر فإن تعويضه يكون فورياً، وذلك بالرجوع إلى نتائج انتخابات المؤتمر، وفق الترتيب الوارد بها.

يشترط في المترشح لعضوية مجلس الشورى: أن يكون قد مضى على عضويته في الحزب ثلاثة أعوام على الأقل، وأن يكون لديه خبرة عام على الأقل في: رئاسة الحركة - عضوية مجلس الشورى - عضوية المكتب التنفيذي - رئاسة هيئة النظام - رئاسة هيئة الرقابة المالية والتدقيق - عضوية المكاتب المركزية أو الجهوية - الكتابة العامة المحلية - ألا يكون مخلاً بواجبات العضوية.

ويرأس أول دورة لمجلس الشورى أكبر الأعضاء سناً بمساعدة العضوين الأصغر سناً. وينتخب أعضاء مجلس الشورى في ثاني دورة له، إثر اكتماله، رئيساً بالاقتراع السري المباشر. وللمجلس إعفاء رئيس مجلس الشورى أو قبول استقالته، وذلك طبق أحكام اللائحة الداخلية للمجلس، كما تضبط هذه الأخيرة نظام عمل المجلس ورئيسه ومكتبه ولجانه. ويُعقد مجلس الشورى كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة، بدعوة من رئيسه أو ثلث أعضائه، أو بطلب من رئيس الحركة.

- مهام مجلس الشورى

- ضبط السياسات الكبرى وتحديد التوجهات العامة للحزب.

- اختيار من يتولى باسم الحزب رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة أو رئاسة المجلس التشريعي.
- تزكية الفريق الحكومي للحزب على أساس اقتراح مرشح الحزب لرئاسة الحكومة أو المكتب التنفيذي في حالة كون رئاسة الحكومة لم تَؤُل للحزب.
- تحديد شروط وإجراءات اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية وغيرها.
- مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي.
- تزكية أعضاء المكتب التنفيذي.
- ضبط السياسة المالية ومتابعة تنفيذها.
- النظر في الطعون المقدمة في القرارات التأديبية.
- المصادقة على اللوائح والنظم المقدمة من المكتب التنفيذي.
- اقتراح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام.
- سحب الثقة من المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه.
- الإعداد للمؤتمر العام وفق ما يحدده النظام الداخلي.
- انتخاب أعضاء هيئة النظام التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبتها وآليات عملها.
- انتخاب أعضاء هيئة الرقابة المالية والتدقيق التي يحدد النظام الداخلي مهامها وتركيبتها وآليات عملها.
- وضع النظام الداخلي للحزب.
- وضع لائحة هيئة النظام.
- وضع لائحة هيئة الرقابة المالية والتدقيق.

3. رئيس الحزب

يشترط في المترشح لمنصب رئيس الحزب ما يأتي: "ألا يقل سنه عن أربعين (40) سنة؛ وأن يكون قد مضى على عضويته عشرة أعوام كاملة؛ وألا يكون مخلاً بواجبات العضوية"، وينتخب

المؤتمر العام رئيس الحركة بالاقتراع السري المباشر، وفي حال عدم إحراز أحد المترشحين ما يفوق نصف أصوات المقترعين في الدورة الأولى، تجرى دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية، وفي حالة التساوي يقدم المترشح الأكبر سناً. ولا يحق لأي عضو أن يتولى رئاسة الحزب أكثر من دورتين متتاليتين. ويتفرغ رئيس الحزب فور انتخابه لمهامه.

ورئيس الحزب هو المسؤول التنفيذي للحزب، ويتولى المهام الآتية:

- رئاسة المكتب التنفيذي.
- اقتراح خطط ومناهج الحزب بمعية المكتب التنفيذي.
- تنفيذ سياسات الحزب ومقرراته حسب اللوائح.
- تسيير الهياكل التنفيذية للحزب.
- تمثيل الحزب في علاقاته الداخلية والخارجية.
- إصدار العفو أو التخفيف من العقوبات.

ويحدث الشغور في منصب رئاسة الحزب في الحالات الآتية: "عجز مانع عن أداء مهامه يقدره مجلس الشورى، وتقديم الاستقالة ثم قبولها من مجلس الشورى، أو الوفاة". وفي حالة حدوث شغور في رئاسة الحزب يتولى مجلس الشورى انتخاب رئيس جديد للحزب.

4. المكتب التنفيذي

يقترح رئيس الحركة على مجلس الشورى أعضاء المكتب التنفيذي- من ضمنهم أمين عام ونائب أو نواب له- من بين الأعضاء الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بالفصل 20 من هذا النظام. ويعد عضواً في المكتب التنفيذي كل مرشح حصل على تزكية بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى. وتكون تزكية أعضاء المكتب التنفيذي فرادى وحسب المهام. ويمكن لرئيس الحزب إعفاء أي عضو من أعضاء المكتب التنفيذي من مهامه أو قبول استقالته، وعلى رئيس الحركة إخبار مجلس الشورى بالإعفاء.

ولا يمكن الجمع بين عضوية مجلس الشورى والمكتب التنفيذي، ويمكن لمجلس الشورى سحب الثقة من كل أعضاء المكتب التنفيذي أو من أحد أعضائه وبنفس الأغلبية المطلوبة لتزكيتهم.

- مهام المكتب التنفيذي:

يتولى المكتب التنفيذي، تحت مسؤولية رئيس الحزب، أداء المهام الآتية:

- تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى.
- وضع برامج عمل سنوية.
- وضع اللوائح المنظمة للهياكل التنفيذية وعرضها على مجلس الشورى للمصادقة.
- وضع مشروع الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها من طرف مجلس الشورى.
- اتخاذ المواقف في مختلف المسائل المطروحة على المستويين الوطني والدولي.
- تشكيل مكاتب مركزية حسب المهام والاختصاصات والقطاعات وفق الصيغ التي ينص عليها النظام الداخلي.
- تكوين لجان مختصة دائمة أو مؤقتة.
- اختيار مرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية، وغيرها، وفق الشروط والصلاحيات والإجراءات التي يحددها مجلس الشورى.

ب. الهياكل الجهوية والمحلية

يضبط النظام الداخلي الهياكل الجهوية والمحلية ويحدد تركيبتها وصلاحياتها وعلاقاتها. ويمنع على أعضاء الحزب الجمع بين أكثر من مهمتين قياديتين في الوقت الواحد، وذلك بصرف النظر عن كون المهمة القيادية في الحزب أو في الدولة. وينتخب مجلس الشورى هيئة نظام تتولى النظر في الطعون المتعلقة بالعقوبات والإجراءات التأديبية، ويضبط النظام الداخلي تركيبتها ومهامها وإجراءات عملها.

ثالثاً: نقاط القوة والضعف لدى حركة النهضة

أ. نقاط القوة

1. النهضة والفصل بين الدعوي والسياسي

ظلت حركة النهضة قبل وصولها إلى السلطة والانغماس في آلياتها ووسائلها تطرح سؤالاً

كبيراً: هل هي حركة دعوية خالصة تستهدف تديين المجتمع التونسي، والالتزام بالعمل الدعوي والمجتمعي، أم هي سياسية تستهدف إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية؟

حينما وصلت النهضة إلى السلطة بعد الثورة مباشرة، انتقلت من خانة (الحركة المعارضة) التي تهتم بفكرة الاستبداد السياسي، وتردي وضع الحقوق والحريات، وعلاقة الإسلام بالدولة، إلى (الحزب الحاكم) الذي يهتم بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكوين الائتلافات السياسية، والجبهات والتحالفات الحزبية، وتجنبت الوقوع في فخ خطابات (الأسلمة) و(الدولة الإسلامية) و(المجتمع المسلم)، وبدا من الطبيعي أنها أمام مشكلة عويصة، وهي الإسراع بالحسم فيما يخص الدعوي والسياسي.

يرى بعضهم أن قرار النهضة الذي اتخذته في مؤتمرها العاشر، الخاص بفصل الدعوي عن السياسي، كان قراراً إجرائياً بحتاً لم يستند إلى موقف عقدي أو فلسفي يتعلق بالفصل بين الدِّين والسياسة؛ فلوائح المؤتمر وكتابات القيادات وتصريحاتها تؤكد كلها أن الحركة ترفض العلمانية بهذا المعنى، ولا تنوي التحول إليها في أية مرحلة لاحقة؛ وإنما كان القرار مندرجاً ضمن توجه الحركة المبدئي بأن يبقى المسجدُ جامعاً لكل المواطنين، والخطابُ الديني بعيداً عن النزاعات الحزبية والمعارك الانتخابية، وهذا لا يتحقق- في نظر الحركة- إلا إذا كان القائمون على شؤون الدعوة والإرشاد الديني غير متحملين لمسؤوليات حزبية، سواء أكانوا موظفين لدى الدولة أو يباشرون مهامهم الدينية بصورة طوعية أو عن طريق الجمعيات المدنية.

المنزلة المنشودة للمسجد ترتبط لدى الحركة برؤيةٍ أساسها تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع، بما يضمن تأسيس سلطة الدولة على القانون من جهة، وقيام أوسع شبكة من التنظيمات المدنية التي تُمكِّن المجتمع من قيامه الذاتي وتحصنه إزاء محاولات تدجينه أو الهيمنة عليه من جهة أخرى. على أن المسجد في المنظور الاستراتيجي للحركة هو إحدى المؤسسات التي يوكل إليها الإسهام في تحقيق هذا التوازن وتقوية بنية المجتمع؛ فهو يفعل ذلك بمعية مؤسسات أخرى متنوعة الاختصاصات وظيفيّاً وفئويّاً.

ويبدو أن مراهنة الحركة على فاعلية المجتمع في النهوض بواقع البلاد، لا تقل أهمية عن

مراهنتها على الدولة، وهي ترى أن تفرغها للعمل السياسي دون سواه سيدفع أبناءها المشتغلين بالشؤون الدينية والمجتمعية إلى اختيار التحرر من المسؤوليات الحزبية، ومن إكراهات العمل السياسي بشكل عام، ويشجعهم على تنويع مبادراتهم وتوسيع دائرة شركائهم، فيتمكنون بذلك من تحسين أدائهم في مجالات تخصصهم الوظيفي حجماً ونوعاً[17].

وترى الحركة أن هذا الخيار سيوفّر لها حظوظاً أفضل لتأدية واجباتها الوطنية التي تفرضها عليها المرحلة الراهنة بوصفها حزباً سياسيّاً، لا سيما أن مرحلة ما بعد الثورة قد كشفت هشاشة الكيانات الحزبية القائمة، وأظهرت أن حركة النهضة تملك من الانتشار الشعبي والتماسك التنظيمي وروح التوافق والواقعية، ما يجعلها عامل توازن سياسي لازماً لإنجاح مهام الانتقال الديمقراطي الأساسية المتعلقة خاصة باستكمال بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبمقاومة الإرهاب[18].

طورت النهضة خطابها فيما يخص تعاملها مع الآخر السياسي؛ إذ لم يعد منطق الخصومة الإيديولوجية هو الأساس الذي تقوم عليه علاقتها مع القوى الأخرى، وحل محله منطق التعاون والتحالف من خلال مقتضيات سياسية تفرضها المصلحة وطبيعة المرحلة. كذلك فإن خطاب حركة النهضة، ونمط ممارساتها الحزبية على الأرض، عرف تطورات كبرى لا يمكن إنكارها، غير أنه تظل الهوة قائمة بين النصوص التأسيسية للحركة، وواقع ممارستها السياسية بعد الثورة بشكل يفرض عليها مراجعة هذه النصو، وتحيينها، لتتماشى مع نمط ممارستها السياسية الحالية. كذلك يمكن ملاحظة مدى التفاوت بين قيادات التنظيم (بعضها على الأقل)، التي تسعى إلى تحويل الحركة إلى حزب سياسي مدني ذي مرجعية أخلاقية إسلامية، وبين قواعدها الشعبية التي ما زالت لم تدرك عمق التغير الحاصل في صلب حركتها السياسية، وربما عدَّ بعضهم مثل هذه المواقف من قبيل التكتيك السياسي، وليس تعبيراً عن تحولات فعلية تقوم بها الحركة.

ويمكن القول إن الواقع السياسي التونسي المتغير، وطبيعة التحالفات التي عقدتها النهضة،

[17] بنعيسي الدمني، حركة النهضة: أي مآل لمشروعها المجتمعي والسياسي؟، مركز الجزيرة للدراسات (14 يوليو/تموز 2016)، تاريخ زيارة الرابط 26 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/rgNrEW

[18] المصدر ذاته.

كان لـه دور أساسـي في تطويـر المفـردات السياسـية للحركـة، بالإضافـة إلى عوامـل خارجيـة إقليميـة ودوليـة، ليس أقلها إخفـاق قوى الإسـلام السياسـي الشـبيهة في الـدول العربيـة الأخـرى في تصريـف أزماتهـا السياسـية المحليـة، والحفـاظ علـى كياناتهـا الحزبيـة، مضافـاً إلى كل هـذا التأثير المغري للنموذج التركي في حركة النهضة؛ من جهة أن حزب العدالة والتنمية التركي يخوض اللعبة السياسية ويحصد النجاحات المتتالية في الحكم دون أن يكون تياراً إسلامياً معلناً، مكتفياً فحسب بتأكيد القيم الإسلامية العامة، والمنظومة الأخلاقية، حيث بيّن أن المسألة الشكلية غير ذات أهمية في العمل السياسي الناجح والناجع، وهو أمر يماثله تأكيد الغنوشي تخليَ حركته عن الأشكال، وأن ما أبقت عليه "هو القيم، قيم كرامة الإنسان وحريته، واعتبار الإنسان كائناً أخلاقياً"[19].

إجمالاً، عصر الأيديولوجيا المطلقة في طريقه للأفول، سواء كانت هذه الأيديولوجيا مدنية أم دينية، ما لم تصاحبها برامج عملية تلبي حاجات الناس الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى الأحزاب السياسية الدينية التي تشهد ازدهاراً وارتفاعاً في شعبيتها، يظهر أنها تلك التي لديها برامج واضحة، والتي وصلت لعقود اجتماعية مع باقي مكونات المجتمع في تونس والمغرب. أما الأحزاب التي تصر على إبقاء الأنشطة الدعوية مع السياسية، في مصر والأردن مثلاً، فتشهد أزمات سياسية[20].

2. النهضة والتحول الديمقراطي بعد الثورة

كانت الثورة التونسية- مقارنة ببقية الثورات العربية- أقرب إلى الاستثناء، حيث تجاوزت ما قابلته الثورات والانتفاضات الأخرى في مصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين، وحققت تغييرات نسبية على الأقل، ربما لأنها استطاعت أن تتقدم خطوتين في تحقيقها لمجموعة من المكاسب السياسية والاجتماعية؛ فقد ذهب زين العابدين بن علي بغير رجعة، وأتت مكونات جديدة (حتى ولو كانت بتحالفات قديمة) إلى السلطة، كما انفتح المجال السياسي والاجتماعي لتعددية لم تكن في عهد بن علي قبل الثورة.

19 سمير حمدي، تحولات خطاب حركة النهضة التونسية، مرجع سابق.

20 مروان المعشّر، فصل الدعوي عن السياسي ضرورة وطنية، (15 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 11 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/vHUYqQ

عمدت حركة النهضة مباشرة بعد الثورة إلى إعادة تفعيل قواعدها ومؤسساتها التنظيمية، كما أعلنت أنها لن ترشح أحداً لمنصب رئاسة الجمهورية، وكان هذا الأمر خطوة ذكية للغاية منها كي تزيل مخاوف الفرقاء من الأحزاب والحركات السياسية الأخرى.

ساد جدل واسع في أعقاب سقوط نظام بن علي، انتهى باتفاق القوى الثورية على انتخاب مجلس وطني تأسيسي مهمته تشكيل حكومة مؤقتة، وكتابة دستور للبلاد. وجرت الانتخابات في أكتوبر/تشرين الأول 2011، في أجواء متفائلة، وفاز حزب النهضة بحصوله على 89 مقعداً من جملة 217، يليه وبفارق كبير حزب المؤتمر، بـ28 مقعداً، يزاحمه تكتل العريضة الشعبية التي أسسها الدكتور محمد الهاشمي، الإسلامي المنشق عن حزب النهضة، وفاز بـ 26 مقعداً، ثم التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، بـ20 مقعداً. وقبِل حزب المؤتمر (بقيادة المنصف المرزوقي) والتكتل من أجل العمل (بقيادة مصطفى بن جعفر) التحالفَ مع حزب النهضة لتشكيل الترويكا الحاكمة في تونس.

حرصت النهضة على عدم المغالبة، وفضّلت الإمساك بكل الخيوط من خلف الستار، وبالفعل انتُخِب المنصف المرزوقي رئيساً مؤقتاً للجمهورية، وانتخِب الوزير الأول من حزب النهضة، وسارت الأمور بين كر وفر، ومراوغة ومماطلة في كتابة الدستور، إلى أن نجح المجلس في كتابة دستور حداثي يلقى قبول غالبية التونسيين[21].

في هذه المرحلة اهتمت النهضة في خطابها بالحريات والعدالة، وتحديث الدولة التونسية، ولم تتطرق لخطاب تقليدي يتحدث عن تطبيق الشريعة، أو الدولة الإسلامية، كما ساهم في نجاح النهضة برنامجها الانتخابي الذي ركّز على القضايا المعيشية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولم تنجرَّ- كبقية الفصائل السياسية الأخرى- إلى الصراع الديني-العلماني، بل ركّزت خطابها مباشرة في كسب ود المواطن في الشارع التونسي.

تعكس هذه الخصائص التي ميّزت خطاب (حركة النهضة) مدى تأثير العوامل المختلفة والتجارب العديدة التي مرت بها، كما سبقت الإشارة، سواء صراعها مع بورقيبة، أو نظام

[21] أحمد موسى بدوي، التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المركز العربي للبحوث والدراسات (10 سبتمبر/أيلول 2014) تاريخ زيارة الرابط 22 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/bsjGVZ

بن علي، والأهم وجود جزء منها في المنفى، وهو ما انعكس في خطابها السياسي، وبرنامجها الانتخابي الذي طرحته النهضة بعد الثورة مباشرة.

في برنامجها السياسي تتحدث حركة النهضة عن دولة (مدنية) ديمقراطية، وترفض العمل على تأسيس دولة (دينية)، وقد لخّصته بالعبارات التالية: «حرية»، «ديمقراطية» وأن «السلطة للشعب». وتأسيساً على هذه العبارات تسعى إلى تأسيس نظام جمهوري يضمن تحقيق العدالة والحرية والاستقرار، ويقضي على مظاهر الاستبداد والفساد كافة.

وفي التفاصيل الواردة في برنامجها الانتخابي، بشأن النظام السياسي في تونس الجديدة، تؤكد أنها ستسعى إلى تحقيق بيئة سياسية واسعة المساحة، وتشير ههنا إلى أن الحرية والعدالة والتنمية قضايا مركزية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع. وتؤكد أنها شديدة التمسك بحقوق الإنسان وبالحريات الفردية والجماعية، علماً أن ضمان حرية المعتقد والتفكير وحقوق الأقليات الدينية، كان قد جرى ذكرها بنحو صريح في برنامجها. كما تؤكد أنها ستحظر ممارسة التعذيب في السجون والمعتقلات.

بالإضافة إلى هذا وذاك، تعترف النهضة باحترام استقلالية المجتمع المدني، وتؤمن بمبدأ التعددية، وبأهمية التداول السلمي للسلطة، وبضرورة الفصل بين السلطات، وبأهمية استقلالية القضاء. وفي حين ينبغي بالبرلمان، المكون من غرفة واحدة، أن يمارس الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، تدخل التعديلات الدستورية المحتملة، وانتخاب رئيس الجمهورية، أيضاً، ضمن اختصاص البرلمان. وبالنسبة لرئيس الجمهورية طالبت بأن يجري انتخابه مرة واحدة ولمدة أقصاها خمس سنوات[22].

وفي ديباجة البرنامج الانتخابي للحركة يجري الحديث عن النظام الجمهوري بوصفه «خير كفيل للديمقراطية واستخدام ثروة البلاد لفائدة الشعب». والإشارة بصريح العبارة إلى «احترام مبادئ حقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الاعتقاد أو الثروة، ومن ذلك توكيد حقوق المرأة في المساواة والتعلم والعمل والمشاركة في الحياة العامة».

[22] لوتس روغر، حركة النهضة في تونس وقابلية حركات الإسلام السياسي للديمقراطية والحداثة، ترجمة: عدنان عباس، معهد غوته، تاريخ زيارة الرابط 18 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/nSkvDY

وبالنسبة إلى النظام السياسي الديمقراطي المقترح من قبل الحركة، تنطلق النهضة من العلاقة الوثيقة بين النظامين، اللذين تأسسا على يد بورقيبة وبن علي، بعد المرحلة الاستعمارية؛ والأمر يدور هنا حول «إقامة نظام سياسي يستأصل جذور الحكم الفردي، الذي ترسخ في تاريخ تونس الحديث وانحرف بدولة الاستقلال عن رسالتها (الحقيقية)»[23].

ويلاحظ عند الاطلاع على برنامج حركة النهضة أن التجربة المستقاة من ممارسة الحكم الفردي الاستبدادي، على مدى عشرات السنين، وما خلف هذا الحكم الديكتاتوري من نتائج بينة في السياسة والاقتصاد والثقافة، كانت من جملة الدوافع الأساسية لما جاء في البرنامج من تأكيدِ أهمية تأسيس دولة الشعب والقانون، أي تأسيس دولة تحمي المواطنين من التعرض للجبروت والتعسف الحكومي، وذلك من خلال ما فيها من مؤسسات قوية ومجتمع مدني نشيط. من هنا، تكررت الإشارة إلى مبادئ «الحكم الرشيد»، و«كرامة الإنسان»، ورُبطت بمتطلبات تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وفي هذا السياق احتلت الفصول الخاصة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية حيزاً أوسع في برنامجها من الحيز الذي احتلته الفصول المتعلقة بالنظام السياسي، علماً بأن هذه الفصول (الخاصة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية) كانت من جانبها تعبيراً قوياً عن الحرص على التخلي الكلي عن ممارسات النظام البائد.

وتأكيداً لفكرة مناهضة حكم الفرد والاستبداد، رأت النهضة أن النظام البرلماني هو الأصلح لاستئصال الحكم الفردي، وضمان الحريات العامة والخاصة، بما يتيحه النظام البرلماني من توزيع للسلطات والتداول على السلطة من خلال الانتخابات التعددية، ومصدر قوة واستقلال المجتمع المدني.

فقد رأت النهضة أن حكم زين العابدين بن علي وقبله بورقيبة الرئاسي أعطاهما صلاحيات مطلقة، واستخدمه كلٌّ منهما- أي بورقيبة وبن علي- لتقويض السلطات الأخرى كافة، القضائية والتنفيذية والرقابية، كذلك ألغى كلٌّ منهما تقريباً التعددية الحزبية، وفرضا الرقابة على الحياة الحزبية والحريات والصحافة، بحجة الاستقرار السياسي تارة، والوحدة الوطنية تارة

[23] المصدر نفسه.

أخرى، وهو ما جعل حركة النهضة تتجه لدعم النظام البرلماني في برنامجها السياسي[24].

قوبلت رغبة النهضة في الدفع بنظام برلماني بمعارضة شديدة من شركائها داخل ائتلاف الترويكا، بحجة أهمية أن يحصل رئيس الجمهورية على مزيد من الصلاحيات لكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، في حين رأى حزب نداء تونس ضرورة التوازن بين صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية، وبالفعل أُقر النظام المختلط الذي يعطي مجموعة صلاحيات متنوعة ومهمة بجوار الصلاحيات التى تعطى لرئاسة الحكومة[25].

نجحت النهضة من خلال المجلس التأسيسي للدستور أيام حكم ائتلاف الترويكا (حيث كانت تمتلك النصيب الأكبر في مقاعد المجلس التأسيسي) في إصدار مجموعة من القوانين المهمة التي أسهمت في إرساء التحول الديمقراطي، وأهمها القانون المتعلق بتأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وإعطائها مجموعة من الصلاحيات التي تضمن إشرافها على انتخابات ديمقراطية نزيهة، وصادق المجلس الوطني التأسيسي- الذي حازت النهضة أغلبيته- في التصديق على القانون الأساسي عدد (16) لسنة 2014، والمتعلق بتنظيم الانتخابات والاستفتاء، كما صدر القانون الأساسي عدد (43) لسنة 2013 المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، وأُصدر القانون الأساسي عدد (53) لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، وقُدَّم مسار متكامل من خلال المجلس التأسيسي لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان؛ بكشف حقيقتها، ومحاسبة المسؤولين عنها.

يحسب لحركة النهضة، ومعها ائتلاف الترويكا والكتل البرلمانية في المجلس التأسيسي، إرساء هذه المنظومة القانونية التي أسهمت في تدعيم عملية التحول إلى الديمقراطية بإقرارها بالانتخابات كعملية رئيسية في التداول على السلطة، واحترام حقوق الناخب وحرية اختياره بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وحماية حقوق المواطن التونسي ومحاسبة

[24] محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015 (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 118.

[25] أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة في: محمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي- اتجاهات وتجارب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 508-509.

كل من يتعدى على كرامته وحرياته باستحداث الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وإرساء العدالة الانتقالية[26].

3. طيُّ صفحة الماضي

من أبرز نقاط قوة حركة النهضة أنها دخلت مرحلة الثورة بخطاب سياسي مرن يريد طي صفحة الماضي، ويعطي تطمينات حول التزامها بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف[27].

4. براجماتية الخطاب والممارسة

اتسمت حركة النهضة بقدرتها على تبني البراجماتية منطقاً في تعاملاتها مع قوى الثورة المضادة التي ظهرت كإفراز جانبي بعد الثورة التونسية، وأيضاً في تعاملاتها مع قوى المعارضة التونسية والقوى الخارجية، مما مكنها من تجاوز محاولات استئصالها والهزيمة أمام تحديات عديدة داخلية وخارجية.

تميزت حركة النهضة في سياستها عن إخوان مصر من خلال اعتمادها أسلوب الحوار مع المكونات السياسية التونسية، وتحالفها في الائتلاف الحاكم الترويكا مع قوى سياسية غير إسلامية، وتجنبت المنافَسة على مقعد الرئاسة في انتخابات 2011 و2014، واتسمت أيضاً بمرونة حيال فكرة المرجعية الإسلامية، وعدم تصعيد الخلاف حول مسألة تطبيق الشريعة من عدمه، وظلت طوال الوقت تدفع في مسائل حيوية لإتمام عملية الانتقال الديمقراطي، أهمها: التمسك بمدنية الدولة، والضغط لخلق حوار مع القوى العلمانية، وتدعيم التحالفات السياسية، وغيرها، وهو ما جنبها مصير الإخوان في مصر[28].

5. الاستفادة من دروس الماضي

تمتاز حركة النهضة عن غيرها من الحركات الإسلامية بالمشرق العربي في أنها استفادت

---

[26] محمود سليم هاشم شوبكي، مصدر سابق، ص 123-126.

[27] رجاء البصلي، مستقبل حركة النهضة في تونس، مركز كارنيجي، (20 أبريل/نيسان 2011)، تاريخ زيارة الرابط 14 أبريل/نيسان 2018: https://goo.gl/5E7Ts5

[28] خالد الدخيل، لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟، (1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، تاريخ زيارة الرابط 12 يونيو/حزيران 2018: http://soo.gd/MaCT

من تجربتها الممتدة عبر تاريخها من تطوير خطابها الفكري والحركي، من خلال الاستفادة من تجربتها السابقة في أثناء حكم بورقيبة وبن علي، وأيضاً استفادتها من الاحتكاك بالتجارب الغربية، حيث كان هناك أعضاء بارزون فيها في المنفى بأوروبا، كان أبرزهم راشد الغنوشي وصالح الكركي ورفيق عبد السلام وغيرهم، وهو ما أسهم في تنقيح كثير من أفكار الحركة القديمة.

ونقطة القوة هذه هي المسافة الجديدة التي تربطها الآن بالدولة الوطنية التونسية؛ فقد نشأت النهضة في نوع من التوتر الحاد مع دولة الاستقلال لاعتبارات تاريخية معروفة، إلا أن هذه الهوة أخذت تضيق تدريجياً بعد الثورة في إطار عملية مستمرة من الاعتراف المتبادل، حيث كفت الدولة عن النظر الى النهضويين على أنهم يمثلون خطراً على كيان الدولة واستقرارها، مثلما تخلى الإسلاميون التونسيون عن النظرة العدائية للدولة وأصبحوا جزءاً من معادلة الحكم والاستقرار العام في البلد. هذا يعني أن النهضة لم تعد معنية بمعارضة الدولة بقدر ما هي معنية بالإصلاح والتطوير من خلال الدولة نفسها[29].

ب. نقاط الضعف

1. النهضة وتحديات السلطة والحكم

كان الامتحان الحقيقي أمام حركة النهضة هو قدرتها على التعامل مع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتها على امتصاص حالة الهشاشة التي تمر بها أي دولة تعاني من اهتزاز كبير مثل الثورات والانتفاضات، وكذا قدرتها على توحيد القوى السياسية في ائتلافات موحدة لمجابهة المشاكل والعقبات التي تواجه أي عملية تحول ديمقراطي بعد ثورة ما.

واجهت الحركة كذلك مشكلة ضخمة مع الجهاز الإداري للدولة، الذي لا يمكن تغييره ما بين يوم وليلة، فحتى إذا أطيح بأعلى جهاز في المؤسسة تبقى مفاصلها وهياكلها الداخلية، التي تعاقبَ على إدارتها على مرِّ عقودٍ عدةٍ موالون مخلصون للنظام القديم، وهؤلاء متوزعون في

[29] سمية الغنوشي، إلى أين تتجه حركة النهضة؟، نون بوست، (27 مايو/أيار 2016)، تاريخ زيارة الرابط 16 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/pi9Hhr

جميع أرجاء الجهاز الإداري للدولة؛ في الجيش والشرطة والإعلام والوزارات الخدمية وغيرها، وبالفعل كان أبرز ما واجهت النهضة بعد وصولها إلى السلطة مباشرة هو تمنع الجهاز الإداري للدولة وقياداته في عملية الإصلاح التي قادتها بعد الثورة مباشرة.

مكَّنت النسبة التي حصلت عليها النهضة في الانتخابات من تعزيز وجودها وحضورها في العملية السياسية بعد الانتخابات، فعقدت النهضة تحالفاً ثلاثياً، وقادت النهضة الحكومة الأولى المنتخبة التي دخلت بها معترك العملية السياسية.

راهنت الحركة من البداية على أهمية التحالف مع مختلف القوى لأسباب مختلفة؛ أهمها: توجيه رسائل طمأنة للقوى الأخرى بأنها لا تريد الانفراد بالسلطة والحكم، فضلاً عن أن الدول التي تمر بتجارب تحول ديمقراطي بعد ثورات وانتفاضات غالباً ما تواجه أزمات اقتصادية واجتماعية فتصبح إدارة الدولة حينها في غاية الصعوبة، وكثيراً ما تدخل الحكومات التي تعتلي سدة الحكم في الفترات الانتقالية أزمات شديدة، وهو بالفعل ما واجهته النهضة والحزبان اللذان تحالفا معها، والأمر الثالث أن النهضة كانت تريد توزيع المسؤولية على كل الفصائل السياسية، ورابعها أنها أيضاً كانت تريد تسلم الحكم تدريجياً؛ لأن أعضاءها كانوا غير مؤهلين لإدارة دولة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، رغم ذلك فالنهضة تحركت جزئياً في هذا الملف، لأنها ترشحت على مقاعد الأغلبية في مجلس نواب الشعب ومجلس تأسيس الدستور، ونالتها بالفعل، وكان عليها أن تحتاط وتترشح على مقاعد أقل وتترك قيادة الأغلبية وقيادة الحكومة لغيرها، لكن ما قد صار وقع وانتهى، وأدركت النهضة أن عليها أن تعيد النظر في الأمر، خصوصاً بعد المشاكل التي واجهت الحكومة التي شكلتها.

ثم جاءت أزمة الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر في 2013، واشتعال الاحتجاجات في تونس بسبب الأوضاع الاقتصادية من جهة، واغتيال قادة من أحزاب علمانية من جهة أخرى، لتتراجع النهضة عدة خطوات للوراء وتترك الأمر لقوى سياسية ثانية، على غرار (حزب نداء تونس) الذي يرأسه القائد السبسي، أحد القيادات السياسية القديمة المحسوبة على عهد الحبيب بورقيبة. ثم كانت مبادرة راشد الغنوشي لإيقاف النزيف في الجسد التونسي، والعمل على إيجاد جسر تواصل بين القوى السياسية والمجتمعية التونسية، فقابل السبسي، وأعلن أن

النهضة لن ترشح أحداً للانتخابات الرئاسية الثانية في 2014، ثم فاز السبسي وحزبه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليشكل مع النهضة حكومة ائتلافية، ويَقِلَّ من ثَم الحمل والعبء عن النهضة قليلاً.

كان أبرز التحديات التي واجهت النهضة هو الاصطفاف الإعلامي ضدها من قبل إعلام النظام القديم أو إعلام محسوب على قوى ليبرالية ويسارية؛ حتى وهي موجودة على رأس السلطة، حيث كان الإعلام التونسي لا يركز إلا على السلبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يُحمِّلها كلها لحركة النهضة.

وأهم العقبات والأزمات التي قابلت النهضة في أثناء وجودها في السلطة أيضاً، هي المشاكل المتعلقة بالأزمات الاقتصادية، نتيجة الضغط الهائل الذي وقع على الحكومة والتي طلب منها توفير العمل للعاطلين، وحل الأزمات المستعصية مثل توفير موارد مالية داخلية وخارجية، وقد قابلت حكومة النهضة، في نسختيها (حكومة حماد الجبالي وعلي العريض)، أزمة هيكلية عظيمة في هذا الإطار، بسبب عدم تحصلها على مساعدات خارجية، سواء إقليمية أو أوروبية، باستثناء مجموعة المساعدات القطرية والتركية، نتيجة الحصار الذي واجهته النهضة في أثناء وجودها في الحكم؛ بغرض إسقاطها.

أحد أبرز التحديات التي كانت وما زالت تواجه حركة النهضة هو الاصطفاف الداخلي ضدها من قبل بعض الأحزاب اليسارية والليبرالية، التي ترى في فوز النهضة ومشاركتها في السلطة خطراً وجودياً يهدد الحياة السياسية التونسية، وهذه المجموعات تزعم أن النهضة في النهاية قوى (إسلام سياسي) تستهدف أسلمة الدولة والمجتمع التونسي، في اتهامات تُردَّد طوال الوقت؛ ففي 2 أبريل/نيسان 2017، أقدمت عدة قوى سياسية على توقيع بيان تدشين (جبهة الإنقاذ والتقدم). وتتألف هذه الجبهة من حركة مشروع تونس، والحزب الاشتراكي، وحركة تونس المستقبل، وأعضاء (الهيئة التسييرية) المنشقة عن حزب نداء تونس، والاتحاد الوطني الحر، وحزب العمل الوطني الديمقراطي، وحركة الشباب الوطني التونسي، وحزب الثوابت، وحزب الوحدة الشعبية، إضافة إلى الحركة الوسطية الديمقراطية. وحمل بيان تدشين الجبهة تهديداً لنموذج التوافق التونسي لحد الاستقطاب، بحسب دراسة أجرتها (مجموعة الأزمات

الدولية)، حيث تضمن البيان النص على عدم التحالف مع (حركة النهضة) وتفرعاتها وشركائها. ورغم أن الأمين العام لحركة (مشروع تونس) أكّد أن مبدأ عدم التحالف مع النهضة يأتي لكون الحركة هي المنافس السياسي للجبهة، فإن مراقبين نشروا أن المتحدثين في المؤتمر التأسيسي للجبهة أعلنوا عداءهم لـ(الإسلام السياسي) و(حركة النهضة)، ووصفوا المشهد السياسي بـ"المختل".

وتناول البيان كذلك لمزاً بحق حركة النهضة- دون تصريح- يربطها بالمحسوبية، والمسؤولية عن شيوع التطرف، ولم تلبث هذه الأحزاب أن أعلنت، بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2017، أنها ستدخل انتخابات البلديات بقائمة موحدة على مستوى الجمهورية[30].

وبرغم تسرب وثيقة تفيد بسعي دولة الإمارات لترتيب نمط تحالف جديد ينتهي بإضعاف النهضة، وهو التسريب الذي أخذ منحى خطيراً مع حديث المكلف بالشؤون السياسية بحزب نداء تونس، برهان بسيس، بأن سفير دولة أجنبية- لم يسمها- عرض التوسط بين حزب نداء تونس وحزب تونسي آخر- لم يحدده- لتوحيد (العائلة التقدمية) في تونس، وبرغم تأكيد حركة النهضة أنها لم تشكل موقفاً بعدُ من تسريب الوثيقة الإماراتية؛ فإن سهيلة الغنوشي، ابنة رئيس (النهضة)، اتهمت سفير الإمارات- في حوار لها مع صحيفة الشرق القطرية- بالعمل على تشكيل جبهة سياسية في مواجهة (النهضة)[31].

لا يمكن استبعاد أثر الميول الإقليمية في استئصال الإسلاميين عما يحدث في هذا الصدد؛ فقد عمد السياسي الفلسطيني المقرب من رأس السلطة في الإمارات، محمد دحلان، إلى نسج علاقات مع قيادات تونسية محسوبة على إدارة زين العابدين بن علي، فضلاً عن قيادات من اليسار (الاستئصالي) المعارض لحركة النهضة الإسلامية، ومن بينهم رفيق الشلي، المسؤول الأمني السابق في إدارة زين العابدين بن علي، وهو أيضاً رئيس حزب مشروع تونس، ومحسن مرزوق المستشار السابق للرئيس الباجي قايد السبسي. وتشير صحيفة لوموند إلى أن دحلان

---

[30] وسام فؤاد، تونس: أداء حركة النهضة في 2017، المعهد المصري للدراسات، (9 فبراير/شباط 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 يوليو/تموز 2018: http://soo.gd/sC8p

[31] المصدر نفسه.

يحمل هدفين، أولهما يتعلق بالتضييق على تجربة النهضة في تونس، وثانيهما يتعلق بليبيا[32].

2. التمحور حول شخصية المؤسس

من ضمن نقاط الضعف لدى حركة النهضة أنها لا تزال تدور حول شخصية رئيسية، وهي راشد الغنوشي، الذي يعد بالنسبة إلى الحركة الرئيس والمفكر والمنظر والأب الروحي، وفي غيابه قد يطول الحركة كثير من العقبات، أهمها عدم وجود بديل عنه قادر بشكل جيد واستثنائي على الجمع بين التنظير والإدارة التنظيمية، والتعامل بمرونة مع القوى السياسية في الداخل والخارج.

3. ضعف الخبرة في العمل الحكومي

من ضمن نقاط ضعف الحركة أيضاً أنها وبعد سنتين ونصف في السلطة أدركت أن مسألة السلطة وإدارة دولة أكبر كثيراً من إمكاناتها كحركة، وأن الأمر مرتبط بعناصر عدة، أبرزها أن الحركة لم تخض من قبل تجربة المشاركة في السلطة، وهو الأمر نفسه الذي يسري على كل أحزاب المعارضة. ويزيد الأمر صعوبة بالنسبة إلى النهضة وجود أغلب قياداتها الرئيسيين في الخارج مدة طويلة تجاوزت العشرين عاماً بعيداً عن تونس ومشاكلها، بل وجود أعضاء النهضة ذاتهم خارج الجهاز الإداري للدولة؛ هذا الأمر ولّد عدة عقبات أمامها، خصوصاً مع الحكومتين اللتين شكلتهما النهضة بعد الانتخابات التي جرت بعد الثورة مباشرة، لكنها حاولت استيعاب الدرس بعد الانتخابات البرلمانية الثانية، فعملت على الدخول في شراكة ائتلافية تسمح لها بالدخول والمشاركة الجزئية في السلطة والحكم.

4. عدم انسجام جسد الحركة

تقابل حركة النهضة مشكلة تتمثل في عدم التناغم نسبياً بين جسد الحركة، إذ إن هناك قطاعات داخل النهضة تمتلك تصورات أكثر تقدمية فيما يخص قضايا محورية مثل: الموقف من تطبيق الشريعة، والديمقراطية، وعلاقة الدين بالدولة، وفصل الحزبي عن الدعوي، والموقف من الأحزاب والتنظيمات الإسلامية الأخرى، وهذا القطاع أقرب نسبياً لمؤسسي الحركة الأوائل، راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وأغلب هذه المجموعة إما من الشباب أو

[32] المصدر نفسه.

(جزء) من الجيل الذي تربى وعاش في المهجر، وهناك قطاعات أخرى لا تزال تتبنى بعض الآراء الأكثر محافظة فيما يخص المواقف السابق ذكرها، وهؤلاء أغلبهم من الأجيال الأكبر سناً، أو من قطاعات المحافظات الجنوبية البعيدة عن العاصمة. ومن ثم تقابل القيادة الحالية إشكالية نوعاً ما في الضغط على جسد الحركة حال تبني مواقف أو قضايا قد تظهر لقاعدة الحركة على أنها خروج عن الثوابت والمبادئ الأساسية للحركة.

5. ضعف الخطاب الإعلامي

يظهر بشكل واضح أن النهضة تعاني من عدم وجود مؤسسات إعلامية داعمة لها، كما يظهر الضعف واضحاً في المواقع والنشرات التابعة لها، والتي لا تستطيع أن تجاري الاحترافية الشديدة للإمبراطوريات الإعلامية المملوكة لرجال أعمال محسوبين على النظام القديم، أو للمؤسسات الإعلامية ذات التوجه اليساري أو الليبرالي، والإعلام بشكل عام مثّل مشكلة كبيرة واجهت النهضة بعد الثورة مباشرة حيث واجهت الحركة- ولا تزال- حملات واسعة تنتقد إما أداءاتها السياسية، أو تحالفاتها، أو رموزها، أو أفكارها، أو شكل تسييرها للجنة التأسيسية للدستور سابقاً، وفي أثناء تولي الحركة لرئاسة الحكومة كان الإعلام- وفقاً لأقوال قادة من الحركة- يتعمد تضخيم سلبيات الحكومة على حساب إنجازاتها.

رابعاً: الفرص والتحديات

أ. النهضة كنموذج استثنائي في تجربة الربيع العربي

تطرح النهضة نفسها كتجربة استثنائية في ثورات الربيع العربي، التي فشل أغلبها تقريباً، باستثناء حالة تونس التي تمر بصعوبات عدة، فتحاول النهضة تقديم نفسها كحركة ديمقراطية تؤمن بالدولة الوطنية الحديثة ولا تعاديها، ولكنها تستلهم الإسلام كمرجعية قيمية وأخلاقية منفتحة ومتفاعلة مع احتياجات الناس الأساسية، والقضايا المعيشية ذات الأولوية.

في الوقت نفسه تتجه النهضة إلى نوع من التخصص الوظيفي في المجال السياسي مع ترك بقية المناشط الدينية الدعوية للمجتمع المدني في إطار من الاستقلالية الكاملة. طبيعة المتغيرات الحاصلة في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، فضلاً عن المقتضيات الدستورية التي تمنع

الجَمْع بين العمل الجمعياتي والحزبي، تدفع باتجاه هذا التخصص والتمايز. هذه المسألة عملية تتعلق بمبدأ النجاعة والفاعلية في إطار تقسيم وظيفي للأدوار المجتمعية، ولا علاقة لها بما ذهب إليه البعض من أنه سير نحو العلمنة الخفية أو الظاهرة.

ما تسعى إليه النهضة هو إجراء تقسيم وتمايز في الوظائف تفرضه طبيعة المجتمعات الحديثة التي تتسم بالتركيب والتعقيد. في مناخ ديمقراطي مفتوح ليس هناك ما يفرض على النهضويين الجمع بين السياسي والنشاط الاجتماعي الخيري والنشاط الديني والدعوي، إذ من الأفضل للجميع أن يؤدي كل طرف دوره على الوجه الأكمل بنوع من الاستقلالية الوظيفية[33].

ب. تعاظم اللوبيات والمؤامرات ضد النهضة

ورغم قوة النهضة في الشارع بسبب استحقاقاتها التي حصلت عليها من خلال الانتخابات المتتالية التي جرت بعد الثورة مباشرة وحتى الانتخابات المحليات الأخيرة، فإنها تواجه خطراً متعاظماً بسبب زيادة نفوذ اللوبيات التي تسعى لتقويض وجودها شريكة في السلطة، وذات أغلبية كبيرة في البرلمان والمحليات، هذه اللوبيات التي تتشكل من مجموعات محسوبة على نظام بن علي، وأحزاب يسارية وليبرالية، لم تستطع أن تسير خطوة للأمام في كل الانتخابات التي أجريت بعد 2011. هؤلاء ومعهم متنفذون بقطاعات أمنية وإدارية في الدولة التونسية، ومثقفون معادون للخط السياسي النهضوي، وحلفاء للإمارات بالداخل التونسي، يحاولون إجهاض مسيرة النهضة، ومنع تقدمها للأمام، لكن إلى اللحظة تماسك النهضة يمنعهم من حصارها وتقويض حركتها.

هذه واحدة من المؤامرات المتتالية وليست الأخيرة التي تحاك لحركة النهضة التونسية من أجل وأد تجربتها وتجربة التحول الديمقراطي، ومن ثم فعلى الحركة عبء كبير يتمثل في إعادة تنظيم صفوفها، وبناء فريق من الصف الأول يمكن أن يحلوا محل القيادات القديمة، وعبء المشاركة في إدارة الدولة. وهناك عبء آخر يتمثل في التفاعل مع الشارع من خلال المحليات واللجان الجماهيرية المختلفة التابعة للحزب، وبالطبع عبء مناهضة المؤامرات الخارجية من

[33] المصدر نفسه.

دول إقليمية، وهي التي نجحت سابقاً في وأد تجربة التحول الديمقراطي في مصر.

جزء من الأزمات التي تواجه حركة النهضة أيضاً هشاشة عملية التحول الديمقراطي، ووجود متربصين تتضاد مصالحهم ومصلحة الثورة والديمقراطية، وهناك مؤامرات عدة حيكت وتحاك للنهضة، آخرها الحادثة المرتبطة بقائد الحرس الوطني السابق الذي تولى رئاسة وزارة الداخلية، والذي أقيل بعد مدة قصيرة من وجوده على رأس وزارة الداخلية. إذ مما ذُكر عن الرجل أنه جاء مدعوماً من جزء من التجمعيين الموالين للرئيس السابق زين العابدين بن علي، وبعض المنسوبين إلى رجل الأعمال كمال لطيف، وأحد أبرز وجوه الوطنيين الديمقراطيين الذين يشكلون مكوناً رئيسياً من الجبهة الشعبية وآخرين، كي يكون مرشحهم لاحقاً في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في السنة المقبلة، والتي بإمكانها- بناء على رأيهم- "أن تعيد الاستقرار، وتحجّم الإسلاميين، وتضع حداً للفوضى السياسية التي عمت البلاد بعد الثورة". هذا بعض ما راج عن الرجل في الأيام الماضية. "ثم جاء قرار الإقالة الذي أربك أوساطاً متعدّدة، وبدا كأنه أشبه بعملية استباقية لتقطع الطريق أمام أمر جلل، كاد أن يحدث لولا هذا القرار"[34].

لكن رغم ذلك، وفي في ظل التفكك الذي طال حزب نداء تونس، والأزمات التي يقابلها بسبب فضائح (الحافظ قائد السبسي) ابن رئيس الحزب وابن رئيس الجمهورية الذي يقال إنه يخرب المشهد السياسي الآن في تونس. في تطور الأحداث الحاليّ تحول حزب النهضة إلى عنصر رئيس في المشهد، فلا يمكن إبرام أمر دون موافقته، وكلما استمر الاستقرار السياسي زاد نفوذ الحزب وتمكن من مواقع تأثير إضافية[35].

ج. تحدي التيار السلفي الجهادي

برزت التيارات السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة التونسية مباشرة، وتعاظم وجودها، غير أنها لم تقدم على رخصة لممارسة العمل السياسي معتبرة أن الحكومة التونسية غير

34 صلاح الدين الجورشي، ماذا يجري في تونس؟ (12 يونيو/حزيران 2018)، تاريخ زيارة الرابط (14 يوليو/تموز 2018): http://cutt.us/J9GNU

35 نور الدين العلوي، المشهد السياسي التونسي في ظل تفكك حزب النداء، نون بوست، (14 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 14 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/ti9W6h

إسلامية، وقد هوجمت هذه التيارات بشدة في الإعلام التونسي، لكن الأخطر حينها هو ربطها بحركة النهضة. من جانبها كانت النهضة في البداية ترى أن الانفتاح السياسي الذي أعقب الثورة يمكن أن يسع الجميع، وعلى الشعب الاختيار، وهو الذي سيدحض لاحقاً أي أفكار شاذة غير متوافقة مع أفكار الشعب التونسي.

لكن تعاظم- لاحقاً- خطر الوجود السلفي الجهادي، حينما برزت التعديات الأمنية السلفية في تونس بالهجوم على السفارة الأمريكية في سبتمبر/أيلول 2012، وتنفيذ عناصر سلفية جهادية عدة اعتداءات أخرى، ومن ثم شكّل هذا التيار أبرز الأخطار الأمنية التي واجهت تونس ما بعد الثورة، واتهمت حركة النهضة حينها أنها اتخذت موقفاً متسامحاً مع «المتطرفين السلفيين»، في حين اعتبرت حركة النهضة أن أقلية من السلفيين ينتهجون العنف، وستعمل هي على دمجهم في النظام الديمقراطي. أثر الهجوم بصورة كبيرة على الحكومة التونسية التي أكدت أنها ستتعامل مع «المتطرفين» حسب القانون[36].

وبعد اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وهما رمزان من التيار اليساري والقومي بتونس، ثم لاحقاً مقتل الجنود التونسيين في يوليو/تموز 2013، صنّفت الحكومة التونسية جماعة أنصار الشريعة تنظيماً إرهابياً بعد اتهامها بحادثي الاغتيال، وأنها على اتصال مع تنظيم القاعدة، ومسؤولة عن التفجيرات، وتخزين الأسلحة، وإرهاب التونسيين[37].

ووضح أن التيار السلفي الجهادي يمثل تحدياً كبيراً أمام الحكومة التونسية التي تقودها النهضة من جهة، والدولة التونسية من جهة أخرى، وخشيت النهضة استغلال العنف والخطاب الذي يصدره التيار السلفي الجهادي في التفاف قوى داخلية وإقليمية على مكتسبات الثورة التونسية.

لذا، ورداً على تنامي التيار السلفي وضعت الحكومة التونسية، التي تقودها النهضة، خطة لتنظيم شأن المساجد للسيطرة على تنامي التيار السلفي ودعاته فيها، ووضع إجراءات أكثر صرامة فيما يتعلق بتعيين أئمة المساجد، ومراقبة الخطب الدينية، وتقليم أظافر التيارات

36 محمود سليم هاشم شوبكي، مصدر سابق، ص 154-155.

37 المصدر نفسه، ص 155.

السلفية التي تدعو لأفكار متطرفة، من خلال القبض على العناصر المتطرفة، وعدم الاعتراف بأي حزب له علاقة برموز وعناصر جهادية[38].

د. تراجع وضعف حلفاء النهضة الإقليميين

بعد الربيع العربي مباشرة ساندت كل من تركيا وقطر الثورات العربية، ورأت كلتاهما أن الثورات العربية قد تأتي بمكونات سياسية تعبر بشكل أكبر عن شعوبها من جهة، ومن جهة أخرى قد تدعم هذه التحولات الجديدة فرصة بلورة محور عربي-إسلامي جديد يتبنى سياسات جديدة، مغايرة للسياسات التي كانت تتبناها النظم السياسية القديمة في مرحلة ما قبل الربيع العربي، لذا ساندت هاتان الدولتان الثورات العربية، وتحديداً الثورة التونسية والمصرية، خصوصاً أن الثورتين جاءتا بحركتين إسلاميتين معتدلتين إلى سدة السلطة، هما حركة النهضة وحركة الإخوان المسلمين. لكن لاحقاً وبعد انحسار الربيع العربي، بإسقاط الرئيس محمد مرسي وحكومته في مصر في 2013، وانهيار الوضع في اليمن، ثم تشظي الوضع بشكل مأساوي في سوريا، وضح تماماً أن الربيع العربي قد انقلب إلى خريف، وتضاءلت تماماً آمال كل من تركيا وقطر، اللتين دخلتا في أزمات سياسية مختلفة، كان من بينها الحصار الأخير لقطر عن طريق بعض دول الخليج ومصر، ومثّل هذا الأمر تحدياً جديداً أمام حركة النهضة التي أدركت أنها صارت (شبه) وحيدة في الميدان، بعد أن تراجع أو ضعف حلفاؤها، ومن ثم كان عليها أن تعيد حساباتها فيما يخص وضعها الجديد في تونس حتى لا يتكرر معها سيناريو جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ه. الموقف الجزائري من الثورة التونسية والنهضة

بعد قيام الثورة التونسية في 2011 مباشرة، تخوف النظام الجزائري بشدة من تداعياتها، وخشي كبقية الأنظمة العربية من زحف الثورة إليه من الجارة الصغيرة تونس، وكان منبع التخوف ثلاثة أمور؛ أولها الخوف من نموذج (تصدير الثورات)، وهو الأمر المعهود في سلسلة الانتفاضات الثورية الكبرى (الثورات الأوروبية التي تلت الثورة الفرنسية- وثورات التحرر

[38] حايم ملكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، 2014، ص 3-4.

الوطني والانقلابات في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بأفريقيا والعالم العربي- والثورات البرتقالية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين)، وهو ما تحقق فعلياً؛ فامتدت شرارة الثورة التونسية لمصر واليمن وسوريا وليبيا لاحقاً، بل قامت انتفاضات صغيرة في بعض البلدان سرعان ما خمدت سريعاً؛ لأنها لم تمتلك الأدوات الكافية لاستمرارها (سلطنة عمان- والبحرين- والمغرب). وكانت ظروف انتقال الثورة للجزائر مقبولة للغاية في ظل نظام استبدادي، قضى رأسُه- الرئيس بوتفليقة- مدة طويلة للغاية في السلطة.

وثانيها أن النظام الجزائري كان يخشى أن تأتي الثورة التونسية بحكم إسلامي، وهو النظام الذي لديه تجربة سيئة مع الإسلاميين في بداية تسعينيات القرن العشرين.

وثالثها تخوف الجزائر الشديد من أن تقود الثورة التونسية لفوضى أمنية، تؤثر في أمن الجزائر وحدودها، خصوصاً مع ملاحظة الجزائر بروز تيارات سلفية جهادية وتناميها على الساحة التونسية[39].

زادت هذه التخوفات مع وصول حركة النهضة إلى السلطة، وكان أمام الجزائر سيناريوهين؛ سيناريو تعامل الإمارات والسعودية مع الثورات العربية، أي الدفع بمختلف الوسائل الخفية والمعلنة لإجهاض الثورة التونسية، أو العمل على استيعاب الثورة التونسية.

مع تشكل حكومة الترويكا بقيادة النهضة، قلَّصت الجزائر مستوى التعاون مع تونس، وشن الإعلام الجزائري حملته ضد سياسات تونس، وكثرت المطالبات بعدم التوجه للسياحة في تونس، وعدم استيراد المعدات الصناعية والزراعية منها، ومع تنامي الأزمة الاقتصادية التونسية وجد التونسيون أنفسهم أمام خيار إرضاء الجزائر، وبدأت الزيارات المتتالية للقيادات التونسية الرسمية وغير الرسمية، ومنهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، ومع بداية عام 2013 غيّرت الجزائر سياساتها تجاه تونس مع تنامي الإرهاب في المنطقة المغاربية، وانقسام الدولة

39 أحمد عبد الحميد، الحركات الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي (حزب حركة النهضة دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2018، ص 566.

الليبية، الذي دفعها للتعاون إقليمياً مع تونس، وأسهمت في إنجاح الحوار الوطني التونسي[40].

الخاتمة

عرفت حركة النهضة عدة مراحل عبر مسيرتها الطويلة، سواء على المستوى التنظيمي والحركي، أو على مستوى الأفكار والتصورات، من حركة مجمل أفكارها كان يعتمد على خليط من أفكار متنوعة لمدارس إسلامية، مشرقية بالأساس، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين، وأفكار سلفية تقليدية، وبعض الأفكار المنسوبة لجماعة التبليغ والدعوة وغيرها، كانت النهضة في نشأتها الأولى (حيث كانت تحمل اسم الجماعة الإسلامية) جماعة دعوية بالأساس، مشروعها مجتمعي وليس لها غايات سياسية واضحة، وبعد عشر سنوات تقريباً، أعلنت أنها تتبنى مشروعاً سياسياً ذا مرجعية إسلامية، وأنها تنوي الحصول على رخصة حزب سياسي، وغلب النشاط السياسي على عمل الجماعة التي صارت تحمل اسم (حركة الاتجاه الإسلامي)، وخاضت في مرحلتها الثانية، في الثمانينيات بالتحديد، مواجهة كبيرة مع الحبيب بورقيبة ونظامه السياسي والأمني، ثم مع نظام بن علي لاحقاً، الذي ضيّق على الحركة بشكل كبير، وهو ما أوقف تماماً نشاط الحركة التونسية الإسلامية في تونس طيلة عقدين من الزمان تقريباً.

جاءت المرحلة الثالثة على النهضة وقياداتُها ما بين النفي وما بين السجون، في هذه المرحلة اهتم قادة الحركة الرئيسيون الذين كانوا في المنفى بتطوير أفكار الحركة، ومناقشة قضايا مفصلية مثل: العلمانية، والدولة الإسلامية، والدين والدولة، والديني والسياسي، وغيرها.

أخيراً أتت المرحلة الرابعة للنهضة متزامنة مع التحولات السياسية والاجتماعية الجذرية لثورات الربيع العربي، فضربت نموذجاً جيداً للحركة الإسلامية التي استطاعت أن تطور من خطابها ومشروعها السياسي كي تتواءم مع المتغيرات السريعة التي لحقت بالدولة والمجتمع التونسي بعد الثورة، حيث استطاعت النهضة وبعد الإطاحة بزين العابدين بن علي أن تعيد هياكلها التنظيمية سريعاً، وأن تبني حزباً سياسياً جديداً استطاع الفوز في الانتخابات البرلمانية

40 محمود سليم هاشم شوبكي، مصدر سابق، ص 168.

ونيل الأغلبية في مجلس تأسيس الدستور، وهو ما أهلها لقيادة أول حكومة منتخبة بعد الثورة. قابلت النهضة بعدها مشاكل عديدة في إدارة السلطة والحكم، لكنها استطاعت أن تتماسك وتتجنب مصير جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

أسهمت النهضة في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة، بالعمل على كتابة دستور جديد للبلاد، وتقنين قانون للعدالة الانتقالية، والمساهمة في تأسيس لجنة تضمن نزاهة الانتخابات والاستفتاءات، كما عملت على تكوين تحالفات من خارج الدائرة الإسلامية، واستطاعت أن تتعاون لاحقاً مع كل الفرقاء السياسيين حتى مع خصومها السابقين المحسوبين على نظام بورقيبة.

المراجع

- أحمد عبد الحميد، الحركات الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي (حزب حركة النهضة دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2018.
- أحمد موسى بدوي، التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (10 سبتمبر/أيلول 2014)، تاريخ زيارة الرابط 22 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/bsjGVZ
- أنور الجمعاوي، الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة، في: محمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي- اتجاهات وتجارب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- بنعيسي الدمني، حركة النهضة: أي مآل لمشروعها المجتمعي والسياسي؟، مركز الجزيرة للدراسات (14 يوليو/تموز 2016)، تاريخ زيارة الرابط 26 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/rgNrEW
- حايم ملكا، الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، 2014.
- حركة النهضة.. صدام مع بن علي حتى رحيله، جريدة الشرق الأوسط الدولية، (31 يناير/كانون الثاني 2011)، تاريخ زيارة الرابط 3 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/4XcfBt
- خالد الدخيل، لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟، (1 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)،

تاريخ زيارة الرابط 12 يونيو/حزيران 2018: http://soo.gd/MaCT

- راشد الغنوشي، الاتجاه الإسلامي "سلف النهضة" السياقات والآثار، الجزيرة نت، (12 يونيو/حزيران 2009)، تاريخ زيارة الرابط 22 يناير/كانون الثاني 2017: https://goo.gl/ezeB0P

- سمية الغنوشي، إلى أين تتجه حركة النهضة؟ نون بوست، (27 مايو/أيار 2016)، تاريخ زيارة الرابط 16 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/pi9Hhr

- سمير حمدي، تحولات خطاب حركة النهضة التونسية، (23 مايو/أيار 2016) تاريخ زيارة الرابط 12 يوليو 2018: https://goo.gl/FZevxp

- صلاح الدين الجورشي، ماذا يجري في تونس؟ (12 يونيو/حزيران 2018)، تاريخ زيارة الرابط ١٤ يوليو/تموز 2018: http://cutt.us/J9GNU

- عبد الفتاح مورو، مقابلة تلفزيونية ج3، يوتيوب، (12 أبريل/نيسان 2015)، تاريخ زيارة الرابط 6 مارس/آذار 2017: https://goo.gl/vUfump.

- لوتس روغر، حركة النهضة في تونس وقابلية حركات الإسلام السياسي للديمقراطية والحداثة، ترجمة: عدنان عباس، معهد غوته، تاريخ زيارة الرابط 18 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/nSkvDY

- محمد مختار قنديل، النهضة: فصل أم تمييز بين الدعوي والسياسي، إضاءات، (11 مايو/أيار 2016)، تاريخ زيارة الرابط 30 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/ZWCfgH

- محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015 (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.

- مروان المعشّر، فصل الدعوي عن السياسي ضرورة وطنية، (15 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 11 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/vHUYqQ
- مقابلة مع عبد الفتاح مورو، برنامج شاهد على العصر، (28 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 7 أغسطس/آب 2017: https://goo.gl/GYHHnV
- المنجي السعيداني (قيادي في حركة النهضة)، الحكومة الجديدة لا تزال تتعامل بعقلية العهد البائد، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 11751، (30 يناير/كانون الثاني 2011).
- مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكها السياسي 2011-2014/ ج2، مركز المزماة للدراسات والأبحاث، تاريخ زيارة الرابط 18 يونيو/حزيران 2018: https://goo.gl/GiFNXB
- موقع حركة النهضة التونسية، النظام الأساسي لحركة النهضة، تاريخ زيارة الرابط 1 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/GZJfGD
- ناجي الزعيري، الحركات الإسلامية في تونس: بأي خطاب عادت... وماذا تريد؟، جريدة الشروق التونسية، (12 سبتمبر/أيلول 2011).
- نور الدين العلوي، المشهد السياسي التونسي في ظل تفكك حزب النداء، نون بوست، (14 يوليو/تموز 2018)، تاريخ زيارة الرابط 14 يوليو/تموز 2018: https://goo.gl/ti9W6h
- وسام فؤاد، تونس: أداء حركة النهضة في 2017، المعهد المصري للدراسات، (9 فبراير/شباط 2018)، تاريخ زيارة الرابط 5 يوليو/تموز 2018: http://soo.gd/sC8p

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

MMIRA Mixed Methods International Research Association

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

fikercenter
+90 535 320 46 03
+90 212 70 77 79
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com